قضايا العالم المعاصر

مصر
في ظل السادات
١٩٧٠ - ١٩٧٧

البير فرحات

دار الفارابي

البير فرحات

مصر

في ظل السادات
١٩٧٠ - ١٩٧٧

دار الفارابي — بيروت

تمهيد

قبل الحديث عن التطورات التي شهدتها مصر بعد وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، لا بد من التوقف قليلا عند دور مصر العربي كما تجلى في السنوات التي سبقت رحيل القائد .

فلقد احتلت مصر دوما في التاريخ العربي المعاصر مكانة فريدة . وان الاحداث التي تلت ثورة الثالث والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٥٢ لم تزد هذه المكانة الا اتساعا .

وتعود مكانة مصر العربية الى جملة عوامل تاريخية وجغرافية وسكانية فضلا عن العوامل العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

ولقد كانت مصر ولا تزال اكثر البلدان العربية تقدما في المجالين العسكري والصناعي . اما نفوذها السياسي فقد كان يأتي دوما في المصاف الاول . بل ان مصر اضحت في ايام عبدالناصر زعيمة بلدان العالم الثالث بلا منازع ، واول بلد في مجموعة هذه البلدان حقق اصلاحات اقتصادية واجتماعية ذات توجه اشتراكي ، اقتدت بها ، فيما بعد ، اقطار اخرى .

ولا حاجة بنا الى التوقف مطولا عند الدور الذي لعبته مصر في المجابهة مع اسرائيل ، فهو دور لا يرقى اليه الشك ، الى

درجة لا يمكن معها تصور هذه المجابهة بدونها • وفي الغالب كان الشعب المصري ، الشعب العربي الذي تحمل القسط الاكبر من الاعباء في هذه المجابهة • وفي نفس الوقت لم تمنعه هذه الاعباء من تحمل مسؤوليات جدية في مضمار تقديم المساعدة الى الحركات القومية في الاقطار العربية الاخرى ، الامر الذي اسهم في دفع العملية الثورية قدما في المشرق العربي والمغرب العربي على السواء •

لقد كانت مصر اول قطر عربي اتجه صوب اقامة علاقات التعاون والصداقة مع البلدان الاشتراكية ، ولا سيما الاتحاد السوفياتي • ويجدر التنويه بأن هذه العلاقات كانت تتعزز وتتوطد كلما تعمقت وتوسعت المهمات المطروحة امام مصر والبلدان العربية الاخرى في مجال استكمال اسباب التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ، مثلما كانت في المقابل اداة هامة لدفع التطور قدما في هذين المجالين •

ومع ذلك فان هذه الصورة قد اخذت بالاهتزاز اثر وفاة عبد الناصر في ايلول ١٩٧٠ • وبفعل السياسة الجديدة التي اخذ النظام المصري ينتهجها في الفترة التي تلت رحيل القائد العربي الكبير خسرت حركةالتحرر الوطني العربية الكثير من المواقع الهامة التي كانت قد انتزعتها في الماضي •

فما هي الاسباب التي حدت الى مثل هذه التغيرات في السياسة المصرية ؟

وما هو السبب في ان موقع السلطة قد انزلق نحو اليمين بعد وفاة عبد الناصر ؟

وما هي الجذور الطبقية لتلك التحولات التي تمت والتي لا تزال مستمرة على صعيدي السلطة والمجتمع في مصر ما بعد وفاة عبد الناصر ، في مصر السادات •

هذا ما سنحاول الاجابة عنه في هذه العجالة •

رصيد الناصرية

لقد تعرض نظام عبد الناصر لكثير من البحث والتشريح في الفترة التي تلت وفاته . غير ان الكثير من الباحثين ، ولا سيما اولئك الذين يريدون التقليل من اهمية التحولات التي طرأت على النظام المصري ، في الفترة التي تلت وفاة عبد الناصر ، يتوقفون عند بعض المظاهر الثانوية لهذه التحولات ، بدلا من التركيز على التغيرات الاساسية التي جرت في ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولقد اطلق العنان للصحافة في مصر السادات للتفتيش في الزوايا عن سلبيات نظام عبد الناصر . وتابع الجميع بمرارة تلك الروايات المثيرة واقوال « شهود الغيان » التي نشرتها صحافة القاهرة اليمينية الى جانب « الوثائق » المزورة حينا ، او المجتزأة حينا اخر ، عن ... مساوىء عهد عبد الناصر !

واذا كان يجمع هذه الاقاويل و « التخليلات » من جامع فهو تحيزها وسطحيتها ، بل عدم امانتها التاريخية لاحداث لم يمر الزمن عليها بعد ...

واذا كان الحس الموضوعي يقتضي من كل باحث في شخصية عبد الناصر ونظامه ان يلاحظ الصراع الذي كان يدور

في شخصية قائد ثورة ٢٣ يوليو بين عوامل ومؤثرات متناقضة في احيان كثيرة ، فلا بد لكل محلل منصف من ان يرى بوضوح ان تطور هذه الشخصية الفذة ، عبر الانتصارات والهزائم ، عبر الامال العريضة وخيبات الامل ، كان يرسم باستمرار خطا صاعدا في محصلته ، ومزيدا من النضوج ، وذلك على الرغم من انه احتفظ حتى نهاية حياته القصيرة ، ببعض المفاهيم التي كانت ترتد بمنابعها الى اصوله الاجتماعية ، والى ايديولوجية الشريحة الاجتماعية التي نشأ فيها •

ولكن هل من يعرف الى اية مجالات ارحب كان يمكن ان تصل اليها تلك الشخصية فيما لو قيض لها ، وللامة العربية ، ان تعيش الى ايامنا هذه ؟

غير ان الامر الذي يجب قوله بدون مواربة وبملء الافواه هو ان عبد الناصر قد بقي حتى اللحظة الاخيرة من حياته ثوريا اصيلا ، كرس كل حياته لوطنه وشعبه وامته ، ولمقارعة الامبريالية في مضمار النضال من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي •

ولنقف ، لبيان ذلك ، عند الوقائع التاريخية :

ليس ثمة من يستطيع الجزم حتى اليوم — بل ان عبدالناصر نفسه قد اكد ذلك مرارا في حياته — بأن «الضباط الاحرار» ، وعبد الناصر نفسه ، كانوا يستشفون عام ١٩٥٢ ، عندما اسقطوا عرش الملك فاروق ، كل الآفاق الرحبة التي انفتحت امام مصر آنذاك ، للسير في طريق التطور التقدمي والمعادي للامبريالية • كان التحسس بآلام الشعب بصورة عامة ، والشعور بالمهانة ازاء خضوع السراي والحكام للاستعمار البريطاني ، والنقمة التي تلت خيانة قضية فلسطين ، والكراهية للملك العربيد وبطانة السوء التي كانت تحيط به وتمتص عرق ودماء الشعب المصري ، هي الحافز الاول لحركة « الضباط الاحرار » • ولكن ذلك كله لم يحجب حقيقة ان هؤلاء الضباط لم يكونوا يتمتعون بوعي

سياسي وعلمي شامل لحجم المهمات التي ستطرحها قضية التغيير الثوري في المجتمع المصري • هذا الوعي لم يتبلور الا فيما بعد، رويدا رويدا ، ومن منطلق تجريبي (براغماتي) في احيان كثيرة• ولكنه اتى اخيرا •

وهذا واقع اساسي لا يمكن بدونه ان نفهم شخصية عبد الناصر ، وطبيعة نظامه ، والمنجزات التي كانت قد اضحت ملكا للشعب المصري ، في اللحظة التي غيّب فيها الثرى وجه عبد الناصر •

ويمكن للمرء طبعا ان يقف ، بل وان يقف احيانا مطولا ، امام الاخطاء التي وقعت فيها قيادة الثورة المصرية خلال مسار هذه الثورة ، وذلك سواء لاسباب ذاتية او لاسباب موضوعية ذات علاقة بالمصاعب والعقبات التي اعترضت طريق هذه الثورة•

وليس في نيتنا مثلا ان نبرر القمع الذي وجه في بعض مراحل تطور الثورة ضد اليساريين • كما اننا لا يمكن ان ننكر ايضا الضرر الذي لحق بمسار الثورة من جراء احجام قيادتها عن تعبئة وتنظيم الجماهير والاستناد اليها في تطبيق السياسات والتدابير التي كانت تستهدف خير هذه الجماهير ومصلحتها • وكذلك فان سائر المخلصين للناصرية لا بد ان يكونوا اليوم قد ادركوا بوضوح ، وعلى ضوء الانحرافات التي تمت في مصر عن الخط الناصري بعد وفاة عبد الناصر ، كم كان من الضروري لتفادي التراجعات التي نشهدها اليوم ، قيام حزب طليعي في مصر الناصرية ، يكون مؤتمنا على التراث والمنجزات وعاصما عن الردة • ويمكن ايضا ان نتحدث عن الصعوبات والنواقص في مسار الثورة التي كانت نتيجة مباشرة لحقيقة ان الثورة لم تنجز تحطيم جهاز الدولة الموروث عن العهد الملكي البائد ، وانها لم تصفّ حتى النهاية مواقع كبار الملاكين العقاريين او مواقع المجموعات والفئات الوسيطة الطفيلية المستثمرة •

غير ان كل هذا ليس من شأنه، ويجب ألا يكون من شأنه، ان يغيّب عن انظارنا حقيقة التحولات الثورية العميقة التي هزت مصر في اسسها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي اعطت لها وجها آخر غير الذي كانت تعرف به • ولنتطرق الى هذه التحولات •

التحولات في الميدان الزراعي

منذ ان صدر قانون الاصلاح الزراعي الاول لعام ١٩٥٢ دخل النظام في مواجهة مع الاقطاعيين وغيرهم من كبار الملاكين• فلأول مرة في تاريخ البلاد صدر قانون يحدد الملكية بحد اقصى مقداره ٢٠٠ فدان للشخص الواحد وما يزيد عن هذا الحد يجري توزيعه على الفلاحين • اما امـلاك الاسرة المالكة ، التي كانت اضخم ملاك عقاري في مصر، فقد جرى مصادرتها بدون تعويض•

وقد تصدت الثـورة ايضـا لعلاقات المزارعة (الايجـار الزراعي)• وفي البداية جرى تعيين حد اقصى لبدلات الايجـار الزراعي، ثم جرى الاخذ بمبدأ منع الملاك العقاري من طرد الفلاح المتخلف عن دفع اقساط الايجار بدون صدور قرار بذلك من قبل محاكم خاصة انشئت لهذا الغرض •

ويوما بعد يوم اخذت سيـاسة النظام في الميدان الزراعي تنحو نحو المزيد من الجذرية • ففي اوائل ١٩٦١ صدرت سلسلة من القوانين خفضت حد الملكية الاعلى الى ١٠٠ ثم الى ٥٠ فدانا ، وأدت ايضا الى تحسين ظروف معيشة صغار الفلاحين من مستأجري الاراضي • كما اخذت الدولة بتنظيم سياسة التسليف، مع اعطاء الافضلية في هذا الميدان للفلاحين ، في نفس الوقت الذي تم فيه تشجيع الحركة التعاونية بمختلف الاشكال • وعلى الرغم من انه كان لا يزال بوسع كبار الملاكين العقاريين، وكذلك اغنياء الريف،

استخدام شتى الاساليب من اجل التحايل على القانون فلا شك بأن التوجه الرئيسي للنظام كان ، بلا ريب ، تعزيز طابع الثورة المصرية كثورة تحرر وطني معادية للاقطاع . وهكذا اضحى كبار الملاكين العقاريين ألد اعدائها . واخذت الهوة التي تفصل بينهم وبين النظام تتسع وتتعمق يوما بعد يوم . اما بعد وفاة عبدالناصر فاننا نشهد حركة معاكسة ، اذ اخذت الهوة تضيق يوما بعد يوم بين اعداء الثورة في الريف وبين النظام .

الاطاحة بالسيطرة الاجنبية

لم تكن قد مضت سوى سنوات معدودات على الثورة حتى تمكن نظام عبد الناصر من تحقيق استقلال البلاد السياسي الكامل . ولقد كانت تصفية القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القنال واحدا من اول اعمال الثورة في هذا الميدان . ولقد اسهمت المعاهدة التي نصت على جلاء القوات البريطانية عن الاراضي المصرية اسهاما قيما في بناء دولة مصرية تتمتع بالاستقلال الفعلي . فلم تعد الدبابات البريطانية بقادرة على تصويب مدافعها نحو القصر الملكي بينما يوقع الملك القرارات التي يمليها عليه السفير البريطاني .

وفي عام ١٩٥٥ قامت الثورة بتوقيع اتفاق شراء الاسلحة التشيكية والسوفياتية ، وتم بذلك كسر احتكار السلاح من قبل الدول الغربية التي كانت تستخدم هذا الاحتكار لاجبار مصر على الركوع امام مطالب الامبرياليين ، والخضوع لضغوطات اسرائيل . اما اليوم فقد عادت مصر الى عهد التبعية لمصادر السلاح الغربي .

وبالواقع ان الجميع يدركون اليوم انه اذا كانت القوات المصرية قد نجحت عام ١٩٧٣ في عبور قناة السويس ، وفي تحطيم

خط بارليف ، وفي مطاردة الدبابات الاسرائيلية ، وانه اذا كانت الفرصة قد اتيحت للجنود والضباط المصريين لاستخدام اكثر الاسلحة تطورا ، وانه اذا كان الحديث قد اصبح ممكنا عن جيش مصري قوي قادر على المواجهة ، فان ذلك يعود بصورة اساسية، الى السياسة التي مارسها نظام عبد الناصر ، الذي لم يتردد عن دعوة الالوف من الخبراء العسكريين السوفيات للاسهام في اعادة بناء الجيش المصري وتدريبه .

هذا عن عبد الناصر ونظامه . اما السادات ونظامه فلم يريا بدأ من الاستغناء عن خدمات هؤلاء الخبراء ، وعن المساس بالعلاقات بين البلدين في ميدان التسليح .

التصدي للهيمنة الامبريالية في الميدان الاقتصادي

اما في الميدان الاقتصادي فقد كان تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ ، تلك الشركة الاجنبية التي كانت حقا « دولة ضمن الدولة » وأداة للسيطرة الاقتصادية الامبريالية على مصر .

كان تأميم شركة قناة السويس الاجنبية ، « الدولة ضمن الدولة » في عام ١٩٥٦ والتي استخدمها الامبرياليون للسيطرة على مصر اقتصاديا ، خطوة هامة في هذا الطريق . وقد اتخذت فيما بعد تدابير لأقامة اقتصاد وطني متحرر من المعيقات الاقتصادية الخارجية . واقيمت سدود لا تخترق في وجه الرأسمال الاجنبي الذي كان يسعى لبسط نفوذه على القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصري كالنظام البنكي والتسليفي والصناعة الثقيلة والعمليات المتعلقة بانتاج القطن والتجارة الخارجية (التصدير والاستيراد). وقد اعلنت هذه القطاعات جميعا محظورة على الرأسمال الاجنبي. وقد رفع هذا الحظر الرئيس السادات .

لم يكتف نظام عبد الناصر باعلان التوجه نحو الاشتراكية هدفا له بل انه قد اتخذ تدابير عملية معادية للرأسمالية تصب في هذا الاتجاه . ففي بداية الستينات جرت تأميمات واسعة شملت اهم ميادين الاقتصاد . وقد طالت هذه التأميمات كل النظام المصرفي وميدان التسليف، و٨٥٪ من وسائل الانتاج في الصناعة، وجميع وسائل النقل العامة ، وكل تجارة الجملة تقريبا في الداخل، كما اخضعت التجارة الخارجية لاشراف الدولة . وفي عام ١٩٦٤ بدأت الحكومة باللجوء الى التأميم بدون تعويض ، اي الى المصادرة . وكان كبار الملاكين العقاريين اول من اممت املاكهم بدون تعويض .

وهكذا اصبح القطاع العام القطاع المسيطر في اقتصاد البلاد . وكان القطاع العام يوسع حدوده ليس فقط بسبب تأميم الرأسمال المصري والاجنبي ، بل ايضا بسبب اقامة مشاريع جديدة . وبذلك تمكنت الدولة من الاشراف الى درجة معينة على نمو القطاع الخاص ، وذلك ليس فقط عن طريق الوسائل التقليدية مثل السياسة الضريبية وسياسة الاجور ،ووضع حد اعلى للايجار الزراعي بل بوسائل تأثير اخرى مثل اخضاع توزيع التجهيزات والمواد للخطة ، والاشراف على القطع، وعلى استيراد قطع الغيار والمواد الاولية ونصف المصنعة ، وكذلك اخضاع انتاج القطاع الخاص لمؤشرات الخطة .

وقد ادى تطور قطاع الدولة الى تعديل توزيع الدخل القومي لصالح الشغيلة ، بصورة محسوسة . وأخذ مجال عمل الرأسمال الخاص يضيق يوما بعد يوم . وأدت التدابير الاقتصادية ــ الاجتماعية التي اتخذت في مصر الى زوال الفئة العليا من البرجوازية كشريحة اجتماعية ، والى تقليص دور البرجوازية الوسطى . وقد تم اتخاذ جملة من التدابير ذات طابع اكيد معاد للرأسمالية سدت الطريق امام تمركز الرأسمال . وبفضل

القطاع العام الذي اتسع الى المدى الذي بات معروفا من الجميع استطاعت مصر ان تجتاز اخطر مراحل المواجهة مع اسرائيل والقوى الامبريالية الاخرى • ولا يمكن لاحد ان يفصل بين صمود مصر بوجه العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والتغيرات الاقتصادية ــ الاجتماعية الهامة التي حدثت في مصر ايام عبد الناصر • ويمكن قول الشيء ذاته عن فترة النهوض التي تلت هزيمة ١٩٦٧ •

في هذه الفترة اضحت مصر احد قادة النضال المعادي للامبريالية • وقد لعبت مصر دورا بارزا في تأسيس حركة البلدان غير المنحازة ، وفي تطور هذه الحركة التي كان طابعها المعادي للامبريالية يتأكد يوما بعد يوم • وقد أسهمت الصداقة المتنامية بين مصر والعالم الإشتراكي ، وكذلك مع انشط بلدان « العالم الثالث » التي كانت تمارس سياسة مستقلة ، معادية للامبريالية، اسهمت الى حد كبير في زيادة مكانة مصر لا في العالم العربي فحسب ، بل ايضا الى تعزيز نفوذها في ميدان العلاقات الدولية• في حين نرى اليوم ، في ظل نظام السادات ، تدني مكانة مصر بين مجموعة البلدان العربية وتخليها عن موقع الزعامة بين بلدان العالم الثالث ، وعزلتها النسبية على الصعيد الدولي •

الصراع من اجل السلطة

في ٢٨ ايلول ١٩٧٠ خطفت يد المنون جمال عبد الناصر. وعند اذاعة النبأ الفاجعة اعتصر الاسى والحزن قلوب الملايين والملايين من ابناء الشعب العربي . وفي القاهرة حيث نزل الملايين من الناس الى الشوارع لتوديع القائد عجزت ثلاث فرق من الجيش المصري عن كبت عواطف الجماهير .

وعلى الفور اعتلى انور السادات سدة الرئاسة بحكم الدستور ، اذ انه كان قد اصبح قبل ذلك بمدة غير طويلة النائب الوحيد لرئيس الجمهورية .

ويمكن للمرء التساؤل عن الموقع الفعلي الذي كان يشغله السادات ضمن نظام عبد الناصر في منصبه كنائب للرئيس، وعن الاسباب التي جعلته يحتل هذا المنصب في حياة عبد الناصر ، وعن صلة كل ذلك بالدور الذي لعبه في الثورة المصرية ، او بشعبيته بين الجماهير .

بالواقع يجمع المحللون المتجردون بأن السادات لم يكن يمارس في منصب نائب الرئيس اية مسؤولية مقررة داخل النظام، بل انه لم يكن يتزعم اي تيار من التيارات الفاعلة داخل النظام ، او حتى على هامشه . وفي بداية حياته السياسية كان السادات

عضوا في جماعة الاخوان المسلمين، كما انه قد دخل السجن خلال الحكم البريطاني بسبب من محاولته اثناء الحرب العالمية الثانية اقامة الصلة مع دوائر المحور ، وهو الامر الذي يؤكده الرئيس السادات نفسه في كتاباته التي اشار فيها ايضا الى بعض العمليات الخاصة التي شارك فيها •

ومع انه قد تسلم في حياة عبد الناصر عدة مناصب عامة ، فقد كان ظل عبد الناصر يطغي عليه دوما • واذا استعدنا اليوم القرارات الثورية التي اتخذتها الثورة المصرية او سلسلة « المفاجئات » التي كانت هذه الثورة تواجه بها الاستعمار، فاننا لانرى بينها اثرا لدور لعبه • ويتميز السادات عن سائر رفاقه في مجلس الثورة في انه كان الوحيد الذي لم يعارض عبد الناصر يوما بموقف او بكلمة ، حتى عندما كان هذا الاخير على خطأ • بل ان البعض يرى بأن عبد الناصر قد اختار السادات نائبا له ، في اواخر ايام حياته ، لانه لم يكن يرغب بعد استقالة زكريا محي الدين ، بأن يرى الى جانبه رجلا قويا • ولكن ، هل كان جمال عبد الناصر يعرف آنذاك ان ايام حياته قد اصبحت معدودة ؟•••

ولقد كان انعدام وجود المؤسسات السياسية الثابتة التي من شأنها ضمان استمرار تطور البلاد في الطريق التي اختارها عبد الناصر، حتى في حال وفاته ، نقطة الضعف الرئيسية في النظام الذي انبثق عن الثورة المصرية • وبالواقع فان هذا النظام لم يكن متناسقا ، اذ كان يضم في حناياه ممثلين عن قوى سياسية مختلفة، يسارية ويمينية معا • كان النظام بحاجة الى حزب متمرس سياسيا ونشيط جماهيريا بحيث لا ينحرف اي خليفة لعبد الناصر عن خطه السياسي • ولكن البلاد اضحت بعد وفاة عبد الناصر ، وبسبب من غياب الحزب الطليعي مسرحا للصراع على السلطة بين مختلف التكتلات • وكان هذا الصراع يبدو للوهلة الاولى كصراع بين

اشخاص يناصب احدهم العداء للآخر • ولكن الانشقاق الذي حصل بين خلفاء عبد الناصر كان اشد عمقا •

وهكذا تسلم انور السادات منصب الرئاسة • غير ان « اشخاصا اقوياء » (اطلق عليهم الرئيس السادات اسم « مراكز القوة ») من نوع علي صبري وشعراوي جمعه وسامي شرف كانوا يحتلون مواقع هامة في السلطة • وفي الظاهر كان هؤلاء الاشخاص يتصرفون بصورة جماعية غير ان الحقيقة كانت تختلف عن ذلك بعض الشيء • ولقد قال محمد حسنين هيكل ان عدم الاستقرار هو ما كان يميز الحياة السياسية بعد وفاة عبدالناصر • فمن جهة كان السادات يحظى داخل الحكومة بتأييد بعض المستقلين مثل الدكتور محمود فوزي ونائب رئيس مجلس الوزراء سيد مرعي الذي انيطت به قضايا الري والزراعة ، وهي قضايا على جانب كبير من الاهمية في المجتمع المصري • وكانت توجد مجموعة ثانية تدور في فلك علي صبري • وعند وفاة عبد الناصر كانت هذه المجموعة الثانية تسيطر على كل من مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، وعلى التنظيم الطليعي داخل الاتحاد الاشتراكي ، وكذلك على المخابرات ووزارة شؤون الرئاسة • غير ان شعراوي جمعة وسامي شرف لم يكونا على وفاق مع علي صبري حول سلسلة من القضايا ، على الرغم من المصالح المشتركة التي كانت تجمع فيما بينهم •

ومن جهة اخرى لم يكن ذلك يعني بأن مجموعة علي صبري وشعراوي جمعة كانت تعبر تماما عن الاتجاهات التقدمية في النظام • فقد كانت المعارضة للسادات تتألف من عناصر ينقصها الانسجام وتضم ايضا يمينيين ويساريين • كما يجب ألا يغيب عن اذهاننا ان كثيرا من اولئك الذين وقفوا في صف اليسار ايام عبد الناصر ، لم يفعلوا ذلك عن ايمان بل عن مصلحة •

وهكذا فان الطموح الى السلطة كان يلعب دوره ايضا في

تحديـد مواقف البعض داخل المجموعة التي اطلق عليهـا اسم « مراكز القوة » • وبالواقع فان بعض الذين كانت تتـألف منهم هذه المجموعة قـد نشـأوا وترعرعوا داخل اجهزة المخـابرات المصرية • وقد كان هؤلاء ، بسبب من ضيق افقهم ، عاجزين عن الحسم باتجاه اقامة تحالف ثابت مع قوى اليسار ومع الجماهير• ومع تأييدهم للتدابير التقدمية كان ماضيهم يوحي اليهم بالحذر من اتساع التحرك الجماهيري الذي طالمـا استخدموا اجهزتهم القمعية للوقوف بوجهه • وهكذا ففي أوج المواجهة مع الرئيس السادات فضلت المعارضة اللجوء الى طريق التآمر •

غير ان كل ذلك لا يخفي حقيقـة ان الرئيس السادات لم يتمكن من الانتصار على « مراكز القوة » الا انطلاقا من مواقع يمينية •

ولم تكن هذه الحقيقة بادية بوضوح في بداية الصراع على السلطة • ولكن ما ان انجلى الغبار عن المعركة حتى بدأت الامور تتضح : فان الســادات لم يخض صراعـا ضد اعداء شخصيين وحسب ، بل ان هذا الصراع قد امتد الى حلبة الاتجاه السياسي•

وخـلال هذا الصراع استعـان الرئيس السادات بالقوى اليمينية التي كانت تقف خارج النظام ايام عبد الناصر ، بعد ان ادرك بأن الجناح اليميني للنظـام الناصري كان اضعف من ان يتغلب على المعارضة (مجموعة علي صبري ــ شعراوي جمعة) •

واذا القينا نظرة فاحصة على مجريات الصراع بين السادات و « مراكز القوة » لتبين لنا ان الصدام الاول قد جرى لـدى البحث في تعيين رئيس جديد للوزراء • فقـد عين السادات في هذا المركز ، رغم اعتراض زملائه ، رجلا تكنوقراطيا معتدلا هو الدكتور محمود فوزي • وقد كان السادات بحـاجة اليه لكي يضمن لنفسه تأييد الجناح اليميني ، « المعتدل » ، والمحافظ • وفيما بعد اصبح النظام بحاجة الى رجال اشد محـافظة ، وأقل

« استقلالية » •

وليس من قبيل الصدفة ايضا ان احد اهم الصراعات التي نشبت بين الرئيس الجديد و « مراكز القوة » كان يدور حول موضوع الحراسات • ولم يكن الغرض من اثارة هذه القضية مجرد المساس بسمعة المعارضة عن طريق اتهامها بخرق القوانين، بل كان الرئيس السادات يرمي من وراء اثارة القضية ، ومن وراء رفع الحراسات عن املاك بعض كبار الملاكين العقاريين الذي تحدوا القوانين الثورية ايام عبد الناصر ، تعزيز مواقعه لدى اليمين للاجهاز على المعارضة •

وكان الرئيس السادات يعتمد في سعيه لضمان سيطرته على السلطة على نواب الصعيد الذين كانت اغلبيتهم من كبار الملاكين، والذي كانت لهم مصلحة اكيدة في استعادة مبدأ قدسية الملكية الفردية • وكان رفع الحراسات مطلبا لا يتراجعون عنه • وقد كلف الرئيس السادات كلا من سامي شرف وزير شؤون الرئاسة ، والدكتور محمد لبيب شقير رئيس مجلس الشعب، وضياء الدين داوود عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ،بوضع صيغة مشروع قانون رفع الحراسات• ولكنه بعد انرأى انالمشروع الذيتقدموا به غير واف بالغرض، كلف الدكتور جمال العطيفي ، الذي تربطه به صلة نسب، بوضع مشروع جديد •

وبنتيجةكل ذلك صدر قانون للحراسات غريب عجيب • فمن المعروف ان الاغلبية الساحقة من اصحاب الاملاك التي فرضت عليها الحراسة كانوا قد عمدوا بعد فرض الحراسة عليها الى بيعها للقطاع العام• غير انالقانون نص علىحقهم فيالحصول على تعويض يساوي الفرق بين السعر الذي تم به البيع وقيمة تعادل ١٦٠ ضعفا للضريبة العقارية عن املاكهم • وبكلمة اخرى فان تطبيق هذا القانون كان من شأنه ان يؤدي الى تفريغ خزينة

الدولة كلها لصالح الملاكين العقاريين الذين خالفوا القوانين الثورية في عهد عبد الناصر ، الامر الذي من شأنه ان يلحق ضربة أليمة بالقطاع العام. وهنا اضطرت السلطات الى تجميد التطبيق الكامل لنصوص القانون المتعلق برفع الحراسات . غير ان المهم في الامر ان القانون الجديد كان قد كرس عمليا «حقوق» كبار الملاكين العقاريين، وكرس تراجع الدولة عن اللجوء الى الحراسات، اي ان القانون قد كرس بالنتيجة التقارب بين الدولة وكبار الملاكين العقاريين . وهكذا اجتذب النظام الى جانبه فئة جديدة من السكان ، كانت تقف في السابق الى هامش نظام عبدالناصر، فئة يمينية رجعية .

ثم جرى صدام جديد مع المعارضة (مجموعة علي صبري ـ شعراوي جمعة) حول موضوع تمديد وقف اطلاق النار في القناة. فقد كانت المعارضة تخشى ان تؤدي موافقة السادات على تمديد وقف اطلاق النار الذي دعا اليه روجرز الى نتائج مغايرة تماما لتلك التي نتجت عن موافقة عبد الناصر نفسه على مبادرة روجرز. ففي حين كان عبد الناصر يستخدم تلك المبادرة لتقوية مواقع مصر ، ولكي يستفيد من فترة هدوء يعزز فيها استعداداته السياسية والعسكرية، كانت المعارضة تخشى ان يجعل السادات من مبادرة روجرز حجر الاساس في سياسة التسوية . وهذا هو السبب الذي دفع بالمعارضة آنذاك الى ممارسة الضغط على الرئيس ، والى تغيير موقفه موقتا .

وقد جرت الامور بالشكل الآتي . تقدم الاميركيون من القيادة المصرية باقتراح لتمديد وقف اطلاق النار الى اجل غير مسمى لقاء تعهدهم بالسعي لتحقيق اتفاق مرحلي . في ٤ شباط ١٩٧١ (اي قبل انتهاء فترة وقف اطلاق النار بثلاثة ايام) اعلن السادات في خطاب له امام مجلس الشعب موافقته على الاقتراح الاميركي . غير ان المعارضة التي قوبل بها موقفه هذا من قبل

مجموعة علي صبري ـ شعراوي جمعة قد اضطرته للرجوع عن هذا الموقف وتحديد وقف اطلاق النار بمدة شهر واحد ثم التقدم بمبادرة (حرص السادات على ابلاغ الاميركيين بأنها ليست من « وحي الروس ») تقضي باجراء فك ارتبـاط محدود على طول قناة السويس يعمد الطرف المصري بعده الى تنظيف القناةوجعلها صالحة للملاحة .

ولم تكن مبادرة السادات هذه قد سجلت بعد انتقاله الى صف الداعين الى الحلول الجزئية . ففي ذلك الوقت كانالرئيس السادات لا يزال يربط بين اقتراحه باعادة فتح القناة للملاحة بعد انسحاب اسرائيل من منطقة القناة ، بانسحابات اسرائيلية اخرى يجب ان تتم في المستقبل على جميع الجبهـات العربية ، وليس على الجبهة المصرية وحدها . ولهذا السبب عمدت اسرائيل الى رفض مبـادرة السادات . غير ان الاميركيين كانوا قـد بدأوا يشعرون بأن ثمة تغيرا في الافق وبأن ما عليهم سوى ان ينتظروا المزيد .

وسرعـان ما بدا ان الرئيس المصري قـد اصبح مستعدا للموافقة على مشروع التسويات الجزئية الاميركية . وكان هذا المشروع الاميركي يهدف اول ما يهـدف الى تخفيف التوتر في المنطقة الذي يهدد المواقع الاميركية ، مع ابقاء حالة « اللا سلم واللا حرب » قائمة لصالح اسرائيل .

وفي ذلك الوقت بالذات اجرى الرئيس السادات اول لقاء له مع برجس ممثل المصالح الاميركية في القاهرة . وقد جرى في ذلك اللقاء بحث هـذه الامور ،وامور اخرى عرضـها الرئيس المصري ، وجرى تنفيذها فيما بعد ...

وكان رأي المعـارضة (مجموعة علي صبري ـ شعراوي جمعة) ان من شأن هذا التكتيك المتبع من قبل الرئيس المصري ان يضعف مواقع مصر . فبسبب التعاون الوثيق القائم بيناميركا

واسرائيل كان الخطر قائما بأن تتردى سياسة الاتفاقات «المرحلية» الى سياسة « التسوية الجزئية » بحيث لا تتمكن مصر من استعادة اراضيها ، وتصبح سوريا في عزلة وجها لوجه امام اسرائيل، ويتم التخلي عن الفلسطينيين . وكانت (مجموعة علي صبري — شعراوي جمعة) تعارض بقوة الاقتراحات التي تقدم بها الرئيس المصري . وتحول اجتماع مجلس الشعب الذي جرت فيه مناقشة بيان السادات الى صدام بين الموالين والمعارضة .

وفي ٦ اذار ١٩٧١ طرحت مسألة تمديد وقف اطلاق النار مجددا امام اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس الدفاع الاعلى . وخلال هذه الجلسة جوبه الرئيس السادات بمعارضة قوية الى درجة اضطر معها الى تحديد تاريخ ٢٦ نيسان كموعد لاستئناف العمليات العسكرية في منطقة القناة. وفي ذلك الوقت سعى الرئيس المصري للحصول على وسيلة من شأنها انقاذه في صراعه من اجل السلطة . وسرعان ما وجد هذه الوسيلة في مسألة الوحدة مع ليبيا .

لم يكن مشروع الوحدة مع ليبيا قريبا ، بحد ذاته ، الى قلب الرئيس السادات . وقد ثبت ذلك على وجه اليقين عندما اقدم عام ١٩٧٣ على نسف العلاقات مع القادة الليبيين . غير انه في عام ١٩٧١ اقدم ، لاهداف تتعلق بالسياسة الداخلية ، على الاستفادة من طموح العقيد القذافي الصادق الى تحقيق الوحدة العربية . وقد اكد السادات لدى طرحه مشروع الوحدة على ضرورة اقامة مؤسسات جديدة في البلدين ، تستدعي اقامتها اللجوء الى انتخابات جديدة . وقد كانت هذه الانتخابات الاداة الوحيدة، في تخطيطه، التي من شأنها ازاحة معارضيه عن مراكزهم في الاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس الشعب .

وكان من الواضح ان اصرار الرئيس السادات على تحقيق الوحدة الفورية ، لم يكن صادرا عن قناعة . وقد وقع اعداؤه في

الفخ المنصوب • فان « مراكز القوة » التي وقفت علنـا ضـد الوحدة مع ليبيا قد ظهرت في أعين الرأي العام المصري والعربي كعدوة للوحدة العربية ، وكمجموعة من البيروقراطيين لا تهمها سوى مصالحها الذاتية • ومن المحتمل جـدا ان يكون موقف « مراكز القوة » السلبي تجاه الوحدة مع ليبيا هو الذي افقدها تأييد الجيش الذي كانت هذه المسألة تحظى بتأييد واسع داخل صفوفه •

وبعد ان صوتت اكثرية اللجنة التنفيذية العليـا للاتحـاد الاشتراكي العربي ضد الوحدة مع ليبيا ، عمل الرئيس السادات بحيث طرحت هذه المسألة مجددا على اجتمـاع اللجنة المركزية الذي عقد في ٢٥ نيسان • وفي ذلك الوقت كان الرئيس المصري قد تمكن من ترسيخ اقدامه داخل مجلس الشعب ، الأمر الذي كان من شأنه ان يضمن له حياد الجيش •

وفي جلسة ٢٥ نيسان قررت اللجنة المركزية احالة القضية امام لجنة فرعية خاصة • وفي ٢٩ نيســان اقرت اللجنة المركزية تقرير هذه اللجنة الخاصة الذي تضمن موقفا « توفيقيـا » من مسألة الوحدة •

وفي اول ايار القى السادات خطابا امام عمال حلوان• وفي الوقت الذي كان يتحدث فيه امام الجماهير كانت تجري مظاهرة عدائية نظمتها المعارضة والاتحاد الاشتراكي • وفي اليوم التالي عمد السادات الى اقالة علي صبري بعد ان تأكد له عجز المعارضة التي يمثلهـا عن الاقدام على اية خطوات حاسمة ، او عن دعوة الجماهير للتحرك •

وفي ٤ ايار وصل روجرز الى القـاهرة • وكان الجو في القاهرة قد اصبح مؤاتيا جدا لنجـاح مفاوضاته مع السادات • غير ان الاميركيـين لم يكونوا آنذاك قـد اولوا ثقتهم للرئيس السادات • لذلك فقد قرروا ان يتخـذوا موقف التربص وطلب

المزيد • وبات واضحا بذلك ان اقصاء اليسار عن السلطة في مصر لم يكن هو الثمن الكافي لمشاركة الاميركيين في التسوية المرحلية•

وهنا اخذ ميزان القوى بين مجموعة السادات ومجموعة علي صبري ــ شعراوي جمعة يهتز ، وكان لا بد من الحسم في هذا الاتجاه او ذاك • وفي هذه الظروف فان النشاط الذي يبذله كل من الفريقين ، وموقف الجيش ، والتفتيش عن ذريعة لنقل الصراع الى العلن ، كانت كلها عوامل من شأنها ان تساعد على الحسم •

وفي حين استفاد الرئيس السادات من الوقت للعمل داخل الجيش ، وللتأثير على الرأي العام ، ولتعزيز مواقعه داخل مجلس الشعب كانت المعارضة غير بادية النشاط ، مفضلة الانقضاض على السلطة بهدوء وبوسيلة تبين عقمها فيما بعد، اي تقديم استقالات جماعية •

وفي ١٣ ايار اقيل شعراوي جمعة من منصبه كوزير للداخلية • وعلى الفور قام وزير الداخلية الجديد ممدوح سالم (الذي كان مساعدا لشعراوي جمعة في قيادة «التنظيم الطليعي» ومحافظا للاسكندرية) باقتحام مقر وزارة الداخلية بمؤازرة حرس الرئيس • وبفضل هذه العملية وقعت بين ايدي الرئيس وثائق محرجة للمعارضة هي عبارة عن تسجيلات للمكالمات الهاتفية لمعظم الشخصيات المصرية • واعلن السادات عندئذ سقوط ما اسماه بـ « دولة المخابرات » واعادة « سيادة القانون» •

غير ان الرئيس ظل مع ذلك ، وحتى السادس عشر من ايار، غير واثقا تماما من قدرته على التغلب على المعارضة • لذلك فقد اخذ يعتمد تكتيك كسب الوقت حتى يظهر له تماما ما هو موقف الجيش • فقد كان يخشى ان يقف الجيش بجانب علي صبري وشعراوي جمعة اذ ان الفريق فوزي وزير الدفاع كان احد اعضاء مجموعتهما • ولكن الجيش ظل صامتا في الوقت الذي كان فيه

قادة المعارضة في الاقامة الجبرية. وفي هذه الاثناء عمدت جميع العناصر المعارضة الى تقديم استقالتها بأمل تحريك كافة العناصر المناهضة للسادات داخل جهاز الدولة. غير ان حسابات المعارضة كانت في غير محلها. وبتاريخ ١٦ ايار امر الرئيس السادات بالقاء القبض على جميع اعضاء « مراكز القوة » . وكانت هذه هي الخطوة الحاسمة باتجاه الاستيلاء الكامل على السلطة .

وبعدها بقليل احيل قادة المعارضة على المحاكمة . وقد اتهم الجميع بالخيانة العظمى ، وبجرائم سياسية واقتصادية اخرى ، وبالفساد واستغلال النفوذ . وبذل النظام كل ما في وسعه لتلطيخ سمعة هؤلاء الاشخاص الذين كان بينهم الكثير من المخلصين لمبادىء النضال من اجل مصر قوية مستقلة وتقدمية . ولا يزال الجميع يذكرون كيف ان الفريق فوزي ، ذلك الوطني الذي لا يمكن ان نفصل صمود الجيش بعد الهزيمة عن الجهد الذي بذله طوال خمس سنوات ، قد اتهم بخيانة مصالح مصر ... وطبعا لم يجد فوزي ما يرد به على مطالعة النائب العام ، التي كانت تتضمن ذلك الاتهام ، سوى ابتسامة حزينة ... وبعد تحطيم المعارضة اصبحت الطريق مفتوحة امام النظام الجديد . وجمع الرئيس السادات في يده سائر السلطات التي كانت بين ايدي معاوني عبد الناصر .

وعلى الرغم من ان ليس في نيتنا اتخاذ جانب الدفاع عن جميع الاشخاص الذين تتألف منهم تلك المجموعة ، فلا بد من التنويه بأن الرئيس المصري لم يتمكن من عزل هذه المجموعة وابعادها عن السلطة الا بالاستناد بشكل مباشر على العناصر اليمينية والمحافظة ، بل على البعض من اليمينيين الذين كانوا يناصبون عبد الناصر العداء . ولقد كان في اساس هذا التحالف انحراف النظام بصورة عامة نحو اليمين من خلال سلسلة من التدابير حازت على رضى البرجوازية .

وهنا اخذ الاميركيون ينظرون بمزيد من الثقة الى النظـــام المصري ، كما ان هذا النظـــام لم يترك فرصة بعد ذلك دون ان يلوح للاميركيين بأن مصلحته لا تقتصر على اجراء تحولات يمينية في السياسة الداخلية ، بل انه يستهدف ايضـــا تغيير السيـــاسة الخارجية المصرية التي كانت متبعة ايام عبد الناصر •

(جــاء الاميركان ...)

لقد تمت اولى الصـلات بين الرئيس السـادات وممثلي الولايات المتحدة فور وفاة عبدالناصر . ولقد كان الرئيس المصري بحاجة الى هذه الصلات لكي يوطد مواقعه في السلطة عن طريق الحصول على اي نجاح ممكن في ميدان السياسة الخـارجية . لذلك فقد كان الرئيس الجديد يصر على تحقيق نجاحات باهرة للعيان ، بصرف النظر عن محتواها ، خلافـا للخطة التي كـان عبد الناصر قد اعتمدها ، خطة العمل بنفس طويل ، ولا سيما في ميدان الاستعداد للمعركة .

وفي ذلك الوقت قال الرئيس السادات كلمته الشهيرة بأنه مستعد لطلب المساعدة ليس فقط من الاميركيين ، بل من الشيطان نفسه . وبدأ ان النظام مستعد لتقديم ثمن باهظ لقاء «المساعدة» الاميركيـة المنتظرة للوصول الى تسوية : اي التحول عن طريق الاصلاحات التقدمية في الداخل ، ابعـاد العناصر اليسارية عن السلطة ، التخلي عن الصداقة مع الاتحـاد السوفياتي ، القبول بتشتت الصف العربي في بلدان المواجهة .

وكان النظام قد وجه اولى ضرباته الى مجموعة علي صبري — شعراوي جمعة قبل وصول روجرز الى القاهرة بأيام معدودات .

ولقد اجمع المراقبون آنذاك ، حتى اكثرهم تشككا ، على القول بأن اقالة علي صبري كانت بمثابة « هدية » الى الاميركيين ...

ولكن ماذا كان بوسع روجرز ان يقدم للسادات ؟ بالطبع لم يكن بوسعه ان يقول له ان واشنطن لا زالت، وستظل، تراهن على قوة اسرائيل ، وبأن واشنطن تنتظر اشارات جديدة تؤكد تصميم النظام على السير على خطى السياسة الاميركية في المنطقة. ويقول المتتبعون للسياسة الاميركية في تلك المرحلة ان روجرز كان قد اعد خطته على اساس ان لا يتعدى ، في اول لقاء له مع السادات ، حدود استقصاء الموقف الجديد بحذر . ولكن كم كانت دهشة وزير الخارجية — كما قال البروفيسور شيهان الاستاذ في جامعة هارفرد — عندما بدأ الرئيس المصري نفسه بوضع النقاط على الحروف ، منذ بداية الحديث . وقد ألح الرئيس السادات في تلك المقابلة على افهام روجرز بانه مستعد لاعادة النظر بعلاقاته مع الاتحاد السوفياتي اذا ما حمل الاميركيون الاسرائيليون على الانسحاب من الضفة الشرقية للقناة . والذي يدعو الى التأمل ان حديث الرئيس المصري هذا ، لم يأت منه ردا على طلب من روجرز ، بل اتى كمبادرة منه ، لا شك بأن الوزير الاميركي قد اعتبرها هدية اخرى .

وعلى الرغم من ان روجرز قد اصيب بالدهشة بسبب الصراحة التي تحدث بها السادات عن هذا الموضوع فان واشنطن لم تقابل هذه الصراحة ، في البداية ، بالحماس . ذلك ان واشنطن كانت لا تزال تعتقد بان ليس في وسع احد النيل من اسرائيل بأية طريقة ، وان ليس على الولايات المتحدة ان تستعجل التسوية ، بل ان تنتظر حتى تنهي البلدان العربية المعنية انعطافها نحو اليمين وتصبح اكثر مرونة امام الضغط الاميركي .

غير انه كان هناك عامل آخر لعب دوره في هذا « البرود » الاميركي هي الخلافات القوية التي كانت قد بدأت تذر قرنها بين

روجرز وكيسنجر . ولم يكن هذا الاخير، الذي كان نجمه قد بدأ بالصعود في سماء الدبلوماسية الاميركية ، ليقبل بان يحرز منافسه اي نجاح ، مهما كان طفيفا في الشرق الاوسط . ومهما كان الامر فان جميع الخطوات « الايجابية » التي بدرت من الرئيس المصري قد ظلت آنذاك بدون نتيجة .

وبعد ان طال الانتظار ، ادرك الرئيس المصري لاول مرة ان سياسته تدور في حلقة مفرغة . وازاء البرود الاميركي اوقف الرئيس السادات حملة الدعاية التي كانت تشكك بفعالية المساعدات العسكرية السوفياتية وأخذ في اعادة تقييم حساباته.

ولا يعني ذلك انالرئيس المصري قد تخلى عنفكرة التعاون مع الولايات المتحدة . ولكنه قرر ، خلال ١٩٧١ ، ان يوقف التعامل مع اميركا مؤقتا الى ان يتاح له المجال ، بفضل التعاون مع الاتحاد السوفياتي ، لكي يبرهن لها اناسرائيل ليست بالقوة والمناعة اللتين تعتقدهما واشنطن . اي ان السادات قرر حينئذ ان يلعب « الورقة السوفياتية » في تعاطيه مع الاميركيين .

عندئذ اقدم كل من القادة المصريين والسوفيات على تقديم تنازلات متبادلة والتوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين ، الشيء الذي عمل من اجله عبد الناصر طويلا فيالماضي. ومن المؤسف ان مسألة عقد هذه المعاهدة قد تعرض فيما بعد لتشويهات فظة من الجانب المصري ، من ذلك القول بأن الاتحاد السوفياتي قد فرض تلك المعاهدة على الطرف المصري. ويمكننا ان نستشهد من اجل دحض هذه الاسطورة بما قاله الرئيس السادات نفسه لدى عرضه المعاهدة على مجلس الشعب لاقرارها عندما قال بانه اراد المعاهدة ووقع عليها وانه سعى لعقدها مع الاتحاد السوفياتي لضمان مستقبل مصر ومستقبل ابنائها .

ولقد كانت موسكو تعرف ، ولا شك ، ومنذ ذلك الحين موقف المساومة الذي كان يقفه النظام المصري من مسألةالعلاقات

مع الاتحاد السوفياتي • ولكن الاتحـــاد السوفياتي كان يضع نصب عينيه انه لم يوقع المعاهدة مع مجموعة من الحكام ، بل ان التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري المتنامي الذي كان لا بد ان ينتج عن اي تقدم في ميدان العلاقات الثنائية هو في مصلحة الشعب المصري بأكمله، وان توطيد هذه العلاقات ضمانة لانتصار نضال العـــادل الذي تخوضه كافة الشعوب العربية لاسترداد حقوقها الوطنية •

وعلى الرغم من التوقيع على المعاهدة فان النظام المصري لم يتخلَّ عن النهج الجديد الذي اخذ يسلكه في ميدان السيـــاسة الخارجية والداخلية بعد وفاة عبد الناصر • ولكنه اخذ يتابع هذا النهج بصورة غير معلنة •

وفور التوقيع على المعاهدة قام برجس ، ممثل المصـــالح الاميركيه في مصر ، بابلاغ واشنطن الموقف المصري القائل بأن المعاهدة لا تخلق وقائع جديدة اساسية في المنطقة ، وانها لن تعيق تحرك الرئيس المصري باتجاه التقرب من الولايات المتحـــدة • ويعني ذلك، بكلام دبلوماسي ، ان النظام المصري لا يزال مستعدا للتضحية بالعلاقـــات السوفياتية ــ المصرية • وهكذا استؤنفت اللعبة بين واشنطن والقاهرة •

ومن جهة اخرى لم يكن بامكان هذه اللعبة ان تبقى خاضعة لاعتبارات السرية التي كانت تسود الرسائل التي كانت القاهرة تتبادلها بنشاط مع واشنطن ، كما ان قنوات الاتصال التي كانت تستخدمهـــا اجهزة المخابرات المصرية والاميركية اصبحت أضيق من ان تستوعب هذه الاتصالات • بل كان لا بد للعبة ان تظهر الى العلن وان تؤثر على القرارات الستراتيجية التي كان الرئيس المصري يتخذها • وكان اول مـــا يجب تغيـــيره هو استراتيجية الكفاح من اجل تحرير الاراضي المحتلة •

وبالواقع فان الاساس الذي قامت عليه علاقات السادات

الجديدة مع الولايات المتحدة ، بل كل سياسته الخارجية ، كان اعادة النظر في استراتيجية عبد النـــاصر الخاصة بموضوع تحرير الاراضي العربية المحتلة •

نقد كان عبد النـــاصر ينطلق من ضرورة اعـــداد القوات المسلحة المصرية بشكل تدريجي ومبرمج لتحرير سيناء مع عدم استعادة امكانية استخدام الوسائل السلمية لبلوغ هذا الهدف • ولكن عبد الناصر كان يتمتع في السياسة بنظرة واقعية • فهو قد قال صراحة لقـــادة القوات المسلحة المصرية عندمـــا اعلن قبوله بالقرار ٢٤٢ ان كل مـــا يقوله عن قرار مجلس الامن هـــذا غير موجـــه ، بأي وجه من الوجوه ، الـــى القوات المسلحة • ولفت عبد النـــاصر نظر هؤلاء القادة قائلا لهم ان كل ما تفعله اسرائيل في الاراضي المحتلة يدل على انها لن تنسحب منها الا بالقوة وان « ما اخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » •

ولقد اعطت الايام الحق لعبد الناصر في مقولته هذه •••

غـــير ان الزمن لم يمهل عبـــد النـــاصر حتى يرى تطبيق الاستراتيجية التي تبناها على الرغم من ان الجيش المصري كان قد اتم ، لدى وفاته عـــام ١٩٧٠ ، اجتياز مرحلتـــين من مراحل الاستعداد للمعركة الحاسمة : مرحلة الصمود (الدفاعية) لاعوام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٩ ، ومرحلة العمليات العسكرية المحدودة في منطقة القناة لعامي ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ • وكانت الاركان العامة المصرية قد انجزت قبل وفاته وضع خطة « الغرانيت » ، وهي خطة العمليات الهجومية في صحراء سيناء •

خطة الغرانيت

ويجدر التنويه بان القدرة القتالية المتنامية للجيش المصري كان لا بد لها من ان تنعكس على الخطة • لذلك فقد جرى ادخال

ثلاثة تعديلات على خطـــة « غرانيت » مع مرور الاعوام ، وهي تعديلات كانت تضع امام قوات العبور مهمات اشد تعقيدا • ففي حين كان التعديل الاول للخطة يطرح امام الجيش المصري مهمة عبور القناة واتخاذ مواقع ثابتة في الضفة الشرقية للقناة ، فـــان التعديل الثاني للخطة وضع امام الجيش مهمة الوصول الى ممرات سيناء في حين ان التعديل الثالث كان ينص على متـــابعة عمليـــة الاختراق وصولا الى قطاع غزة ، ممـــا كان من شأنه ان يحرر كامل التراب المصري •

وهكذا فان الرئيس السادات لم يرث عن الرئيس نـــاصر جيشا مقاتلا قادرا على انجاز مهمات معقـــدة فحسب ، بل ورث عنه ايضا خطة عمليات متكاملة • غـــير ان الرئيس السادات لم يوافق على خطة « غرانيت » في تعديلها الثالث لاسباب سياسية تتعلق بنظرته الى التسوية • فقـــد كان الرئيس المصري يخشى تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة اكثر من الهزيمة العسكرية • وبالتالي فقد مال الى القيام بعملية محدودة من شأنها ان تؤدي الى تحريك الوساطة الاميركية في النزاع ، ثم وعلى صعيد آخر ، الى تدفق الرساميل الاميركية •

وقد اضطر الرئيس السادات الى خوض معركة فعليـــة مع مجموعة ضباط الاركان والقيـــادة المصرية لكي يتـــاح له اقرار خطته • وقد اصطدم السادات مع كل من وزير الحربية ، وقـــائد القوات البحرية ، وقائد المنطقـــة العسكرية الوسطى ، ورئيس استخبارات الجيش حول مفهوم العمليات العسكرية المقبلة • وقد تم ابعاد الجميع عن مراكزهم • وفيما بعد اسدل الستـــار على خطة « غرانيت » واستبدلت بخطة « بدر » •

لم تكن خطـــة « بدر » تطرح امام الجيش المصري سوى مهمتين اساسيتين • فقد كان على الجيش عبور القناة والتمركز

في الضفة الشرقية ، دون التقدم في صحراء سيناء • وقـد اخفى النظـام المصري عن السوريين الطـابع المحدود والمحلي للعملية العسكرية التي جرى الاتفاق على البـدء بهـا • غير ان تطور الاحداث عاد وكشف للسوريين طبيعة الاهداف المحدودة التي طرحها الرئيس السادات امام الجيش المصري •

وعلى الصعيد السياسي كان التخلي عن الصداقة بين مصر والاتحاد السوفياتي مسلكا آخر سلكه النظام المصري لاستدراج « الوساطة » الاميركية في التسوية • ذلك لان الرئيس المصري كان يعرف جيدا انواشنطن لا تؤمن بالاقوال ما لم تقترن بأفعال• فان التدابير الموجهة ضد الامبريالية والتي سبق لعبد الناصر ان اتخذها كانت لا تزال ماثلة في ذاكرة واشنطن• لذلك فانالرئيس السادات لم يكن يعول كثيرا على فعـالية الرسالة التي حملهـا برجس الى الرئيس نيكسون ، والتي طمأن فيها الرئيس المصري زميله الاميركي الى ان معاهدة التعاون والصداقة مع الاتحـاد السوفياتي لن تشكل عقبة في طريق الوفاق مع واشنطن •

وهنا ، على الارجح ، جاءت فكرة تقديم اثبات حسيـا ، وليس فقط كلاميا ، من شأنه ان يبدد شكوك واشنطن ، ويعطي الدليل على انه لا يلعب بلعبة التوازن ، او بعبارة اخرى لا يلعب لعبة مزدوجة، بين اقوى دولتين في العالم• وقرر الرئيسالمصري، وفقا لذلك ، انهـاء مهمة المستشارين العسكريين السوفيات في مصر • الامر الذي كان من شأنه ان يبدد كافة شكوك اميركا • وان واقع كون العلاقات العسكرية مع الاتحاد السوفياتي امرا حيويا بالنسبة لمعركة التحرير لم يمنع القيادة المصرية من الاقدام على الاخلال بهذه العلاقات •

ولقد اورد محمد حسنين هيكل في كتـابه « الطريق الى رمضان » الدور الذي لعبتـه العربية السعودية في تنفيـذ هذه

العملية. وقد كان الامير سلطان، وغيره من المسؤولين السعوديين، يركزون على قضية المستشارين العسكريين السوفيات اثناء المباحثات والاحاديث التي كانوا يجرونها في القاهرة ، ويوحون الى الرئيس السادات باصرار بفكرة ان الاستغناء عن خدماتهم لا بد ان يترك اثرا محسوسا لدى واشنطن .

وعلى الرغم من ان الاستغناء عن خدمات الخبراء السوفيات كان لا بد له من ان ينعكس سلبيا على مقدرة الجيش المصري ولا سيما انه كان من شأن ذلك ان يجمد الاستعدادات المكثفة التي كانت جارية في اطار خطة « غرانيت » ، وهي الخطة التي افنى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر سنوات من عمره في وضعها موضع العمل ، فقد تقرر الاستغناء عن خدمات المستشارين . وكان واضحا ان النظام المصري لم يعد بحاجة الى خطة «غرانيت» التي لا مكان فيها للمساومة مع اميركا .

وقد جرت هذه الامور بشكل اثار معه دهشة الاميركيين انفسهم . ويقول الاخوان «كالب» ، وهما صحافيان مقربان من هنري كيسنجر، ان وزير الخارجية الاميركية قد بهت عندما سمع بقرار الرئيس المصري بالاستغناء عن خدمات الخبراء السوفيات. فهو لم يفهم لماذا لم يطلب النظام المصري اي مقابل ، وكيف انه امتنع عن استخدام هذه الورقة الفاعلة في المساومة السياسية مع الولايات المتحدة . ويقول الاخوان كالب ان كيسنجر قد عمد فورا الى تحرير عدة رسائل سرية باسم الرئيس نيكسون الى الرئيس المصري يعبر فيها عن تقدير الولايات المتحدة « للقرار الحكيم » الذي اتخذه الرئيس . ولكن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من تكوين رأيها الخاص في الوسيلة التي يجب ان تعتمدها في المستقبل للتعامل مع النظام المصري .

وقد استخلص كيسنجر من هذه الاحداث « درسا » آخر:

فقد اصبح وزير الخارجية الاميركية على يقـين من ان النظـام المصري قد سلك بدون رجعة طريق التقارب مع الولايات المتحدة ، وان بامكان السياسة الاميركية الاستناد الى هذا النظام في مجال اقرار التسوية في المنطقة بالطريقة التي تتوافق مع مصالح الولايات المتحدة • وفي ذلك الوقت بالذات بدأت الصلات غير المبـاشرة تتكثف بين كيسنجر والرئيس المصري •

حرب اكتوبر والخطوة خطوة

كل ذلك كان يجري عشية حرب اكتوبر لعام ١٩٧٣ ...

ففي ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ ، عند الساعة الثانية بعد الظهر بدأ الجيش المصري بعبور قناة السويس . وكانت تلك بداية الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة . وبداية تطبيق خطة « بدر » .

وبعد ثلاثة اعوام من وفاة عبدالناصر اثبت الجيش المصري ـ الذي كان عبدالناصر قد اعاد بناءه من العدم تقريبا ـ اثبت للعالم بأسره ، بكل وضوح ، وفي ميدان الشرف ، انه قادر على الدفاع عن شرف الوطن واستقلاله . وكانت الاسلحة السوفياتية التي طالما شكك البعض في القاهرة بفعاليتها تفعل العجائب في يد الجنود المصريين . وفي بضعة ساعات نجح العبور وتحطم « خط بارليف » وفي اليوم الثاني من بدء القتال تقدم المصريون مسافة تتراوح بين ١٠ و ١٢ كلم شرقي القناة .

وقد وقف الاتحاد السوفياتي بحزم بجانب مصر على الرغم من انه كان قد بدأ يدرك الاتجاه الذي بدأت تسير فيه الامور . وفي بضعة ساعات تمكن الاتحاد السوفياتي من حل قضية تكنيكية شديدة التعقيد ، واقام جسرا جويا بين الاتحاد السوفياتي وكل

من القاهرة ودمشق • ولقد اشتكى الاسرائيلون فيما بعد من واقع ان الولايات المتحدة قد تأخرت عن الاتحاد السوفياتي في اقامة جسر جوي نحو مطارات اسرائيل • وقد اكد الاسرائيليون بأن خطرا جديا احاط بقواتهم الموجودة في سيناء بسبب ذلك •

ومع ذلك فبعد يومين من بدء المعارك ، وفي الوقت الذي لم يكن يفصل فيه الجيش المصري عن الممرات سوى الصحراء ، اوقف تقدم الجيش المصري بناء على اوامر صادرة من القاهرة • وكانت تلك بداية « فترة الانتظار » الشهيرة التي امتدت من ٨ الى ١٣ تشرين الاول ١٩٧٣ • وقد استغل الاسرائيليون هذا التوقف لكي ينقلوا معظم قواتهم الى الجبهة السورية حيث كانت اوضاعهم سيئة للغاية • وفي هذا الوقت فتح الاميركيون جسرهم الجوي • وقد نجح الاسرائيليون ، في وقف تقدم السوريين ، ثم في التقدم باتجاه دمشق • وفي اللحظة المناسبة وصلت فرقتا دبابات عراقية وساعدت السوريين على ايقاف تقدم الاسرائيليين على بعد ٣٥ كيلومترا من العاصمة السورية • ثم اخذت المعارك تتخذ طابعا محليا •

وعاد الاسرائيليون ووجهوا القسم الاكبر من قواتهم نحو سيناء • وفي ١٥ تشرين الاول عبرت دبابات الجنرال آربيل شارون القناة الى ضفتها الغربية • وبعد ان استولت القوات الاسرائيلية على عقد مواصلات هامة خلف الخطوط المصرية بدأت قوات شارون تدريجيا بتوسيع رقبة الجسر التي احتلتها •

واعتبارا من هذه المرحلة صدرت اوامر وحدثت تطورات ذات طابع غريب في « المركز رقم ٢ » (وهو الاسم السري لمقر القيادة الذي اتخذه الرئيس السادات) حيث صدرت اوامر غريبة للجيش • واليكم ما قاله محمد حسنين هيكل عن هذا الموضوع في كتابه « الطريق الى رمضان » :

« ••• الى ان كان يوم ١٧ اكتوبر (تشرين الاول) حيث

صدر الامر الى تشكيل مشهود له بالكفاءة هو لواء المظلات المصري ٢٢ ، بالتحرك للسيطرة على الموقف ، وكانت عناصر هذا اللواء وصلت تقريبا الى تقاطع الطرق الاسرائيلية ، كما كان رجال الضفادع البشرية ، بالتنسيق مع قيادة اللواء ، قد استعدوا لنسف الجسر عندما تلقوا الامر بالتراجع واقامة جبهة على خط الفرقة نفسه الواقفة بجانبهم لتجنب وجود نتوء • وكان من العسير على العقيد قائد اللواء ان يصدق ان هذا الامر صادر عن مقر القيادة المصرية ، وطلب تعزيزا له فجاءه التعزيز من ضابط يعرف صوته • لكنه في محاولة منه لكسب الوقت ، واتاحة الفرصة لنجاح مهمته ، فانه طلب تعزيزا للامر من مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في القاهرة • وجاءه التعزيز ايضا ، فاضطر على رغم انفه الى رفع قبضته عن « زمارة » الرقبة الاسرائيلية وكان قاب قوسين او ادنى منها •

« وكانت مدفعية الجيش الثاني تحت اشراف قيادة قديرة للعميد عبد الحليم ابو غزالة ، وعناصر من مدفعية الجيش الثالث بقيادة ضابط لا تقل كفاءته عن قيادة ابو غزالة ، وهو العميد منير شاس، قد بدأت في قصف جسور العدو واصابتها بأكثر من اصابة مباشرة حين تلقت القيادتان بدورهما امرا بالانسحاب لتجنب حدوث نتوء ••• »

وتسارعت الاحداث • ففي ٢٠ تشرين الاول ، وعلى اثر زيارة قام بها الى الجبهة اصر الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الاركان العامة للجيش المصري ، في تقرير قدمه الى السادات ، أصر على سحب القوات المصرية من الضفة الشرقية للقناة من اجل تنظيم الدفاع بوجه قاعدة الهجوم الاسرائيلية التي تمركزت في الضفة الغربية • ورفض الرئيس السادات اقتراح الشاذلي •

وفي ٢٢ تشرين الاول اتخذ مجلس الامن قراره الاول حول وقف القتال في سيناء • وعلى الفور قام الاسرائيليون بتوسيع

رقعة العمليات في المنطقة التي استولوا عليها ، وحاصروا الجيش الثالث وعزلوا كل منطقة القناة عن باقي مناطق البلاد •

وتوقف الاسرائيليون عند ضواحي مدينة السويس بعد ان عجزوا عن الاستيلاء عليها بسبب المقاومة البطولية الرائعة من جانب الجيش المصري •

وفي هذه الظروف اضطر الاتحاد السوفياتي لاتخاذ تدابير حازمة ، اصبحت اليوم معروفة للجميع في البلدان العربية وفي سائر انحاء العالم ، وتحدثت عنها الصحافة العربية والعالمية تحت اسم « اعلان حالة التأهب النووي » من اجل اجبار الاسرائيليين على التقيد بقرار وقف اطلاق النار •

ولكن ما هو تفسير كل ذلك؟ هل هي سلسلة من المصادفات، والاخطاء غير المفهومة ، ام كان في الامر موقفا تكتيكيا معينا ؟ فما معنى قرار وقف الهجوم الذي اتخذ في ٩ تشرين الاول ؟ والقرار القاضي بانسحاب جميع الوحدات المصرية التي كانت تحاول ضرب الثغرة الاسرائيلية في الضفة الغربية للقناة ، وما مغزى الامتناع عن التنسيق العسكري والسياسي مع سوريا في المرحلة الاخيرة من المعارك ، الامر الذي وضع هذه الاخيرة في وضع حرج ، وما معنى الامتناع عن القيام بعمل عسكري حاسم ضد ميدان العمليات الاسرائيلية في الضفة الغربية للقناة على الرغم من ان الرئيس السادات كان قد صرح بان الصواريخ المصرية كانت مصوبة الى كل واحدة من الدبابات الاسرائيلية الاربعماية التي عبرت نحو الضفة الغربية للقناة ؟

ان العديد من السياسيين والصحافيين ومن محللي الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة قد اعطوا جوابهم على جميع هذه الاسئلة عندما قالوا بأن وراء كل ذلك كان هم القيادة المصرية بأن لا تقدم على اي عمل في الميدان العسكري يؤدي الى احباط دور « الوساطة » الاميركي • بل انهم يتساءلون عما اذا كان

الجانب المصري لم يفتش حتى قبل حرب تشرين ، عن التفاهم مع الولايات المتحدة حول « سيناريو » الحرب والسلام في المنطقة . لقد كانت كل هذه القضايا مدار ابحاث طويلة ، وتصريحات رسمية لمسؤولين سوريين وعرب نشرتها الصحافة العربية في حينها .

غير ان ابلغ الاقوال في هذا الصدد هو ما صدر عن الرئيس السادات نفسه اذ انه صرح في احدى مقابلاته العديدة بأن الجنرالات المصريين قد أصروا على تصفية الجيب الاسرائيلي في السويس يقينا منهم بان نجاح الهجوم المعاكس المصري امر مضمون . ولكن كيسنجر قال لرئيس السادات عندما ابلغه هذا الاخير بموقف الجنرالات المصريين: « حضرة الرئيس، من الممكن تماما ان ينجح الهجوم المصري المعاكس ضد الاسرائيليين في الضفة الغربية للقناة . ومع ذلك فعلي ان ألفت نظركم ان الوساطة الاميركية تصبح مستحيلة في مثل هذه الظروف : فنحن لا نقبل مطلقا بأن يهزم السلاح الاميركي مرتين خلال بضعة ايام » .

... وعلى كل حال فقد قدم الاميركيون ضمانة سياسية مزدوجة لسلامة الجيش المصري الثالث في الضفة الشرقية من القناة بوجه اي غدر اسرائيلي ، كما للجيب الاسرائيلي في الضفة الغربية للقناة من اية ضربة مصرية. وبدأ كيسنجر رحلاته المكوكية في المنطقة .

ولقد اعتبر الرئيس المصري انه حقق انتصارا سياسيا باهرا عندما استقبل هنري كيسنجر في القاهرة لاول مرة ، في يوم من ايام تشرين الثاني ١٩٧٣ . وبالواقع فقد كان العديد من الناس يعتقدون آنذاك ان « العزيز هنري » (وهو الاسم الذي اطلقه عليه الرئيس السادات) قادرا على الاتيان بالعجائب . وكان البعض يقول في القاهرة : ان هنري لا يضع قدميه حيث لا يضمن النجاح . هنري هو الوحيد القادر على اجبار الاسرائيليين على

التراجع الى حـدود ١٩٦٧ ٠ ان ٩٩٪ مـن اوراق الحل بيـد واشنطن ٠

لقد نسي سكان القاهرة هؤلاء اشياء كثيرة وتناسوا اشياء كثيرة اخرى ٠ لقـد نسوا بأن « الاعجوبة » لم تأت الا بفضل بسالة المقاتلين المصريين ، وبفضل ارادة عبد النـاصر ، وبفضل المساعدة السوفياتية ٠

وتناسوا ايضا فيض الاسلحة الاميركيـة التي تدفقت على اسرائيل خلال الحرب وبعدها وقبلها ٠

تناسوا ايضا ضرورة المحـافظة على التنسيق مع سوريـا والتحالف معها ، وكأن هذا التحالف لم يكن في اساس النجاح الذي تحقق للعمليـات العسكرية التي اتاحت استرجـاع بعض الاراضي التي انتزعت بالقوة ٠

تناسوا الصداقة مع الاتحاد السوفياتي وكأن هذهالصداقة لم تكن اكبر ضمان لانتصار العرب في نضالهم العادل ٠

كان كل شيء يخبو ضوءه امامامكانية نجاح مهمةكيسنجر ٠ اما الذين كانوا يدركون آنذاك بأن مهمة كيسنجر سوف تقتصر نتيجتها في النهاية على تبديد المكاسب التيحققها العرب اثر حرب اكتوبر فكانوا اقلية ٠

وكان مقياس نجـاح هذه السياسية يقاس بالنسبة للبعض في القـاهرة بعدة كيلومترات بين القناة والصحراء ، في حين ان قياسها بالنسبة للاميركيين والاسرائيليين كان بمدى ما تؤديالى فصل مصر عن اصـدقائها الحقيقيين الذين كان التحـالف معهم يسمح بالدفاع عن مصالح مصر الوطنية ٠

وحينما كانت تطلق في القاهرة اصوات تعلن عن عدم الثقة بسيـاسة الركون الى وعود كيسنجر ، كان القائمون على الامر يجدون دوما الوسيلة لاسكاتها ٠ فقد كان الحرص كبيرا على ان لا تبرز في الافق اية غيوم تعكر صفو العلاقات بينالنظام المصري

واصدقائه الجدد ••• ثم جرى التوقيع على اتفاقية سينـــاء بين مصر واسرائيل بفضل سياسة كيسنجر المكوكية •

ولكن ما هي الفـــائدة التي جنتهـــا مصر عمليـــا من هذه الاتفاقية ؟

مكوك كيسينجر

تدعي الاوساط الرسمية المصرية انهـــا قد نجحت ، بفضل الوساطة الاميركية، في ايجاد بداية طيبة للتسوية ، وان الاتفاقيتين الاولى والثانية اللتين وقعتا مع اسرائيل قد حققتـــا نتائج طيبة لصالح مصر والعالم العربي بأسره • فهل ان الامر هو كذلـــك تماما ؟ لننظر بالتفصيل الى هاتين الاتفاقيتين •

ولكن قبل الجواب على هذا السؤال لا بد من توضيح • ذلك اننا سوف نستشهد اولا بمـــا جاء في كتـــاب الصحـــافي الاسرائيلي ماتي غولان (محادثات كيسنجر السرية) • ذلك لان هذا الصحافي كان على اطـــلاع دقيق واسع بالمحـــادثات السرية التي اجراها ناظر الخارجية الاميركية في الشرق الاوسط • وان كون هذا الصحافي الاسرائيلي واسع الاطلاع لا يعود فقط الى انه كان ، آنذاك ، المراسل الدبلوماسي لجريدة « هـــا آرتز » الاسرائيلية بل لكونه ايضا قد حصل من احد القادة الاسرائيليين، كمـــا اعلن هو على الملأ ولم يكذبه احـــد ، على الوثائق السرية التي تتضمن محاضر لقاءات كيسنجر • واليكم كيف وصف ماتي غولان الحديث الذي اجراه ناظر الخارجية الاميركية مع القيادة الاسرائيلية في ١٦ كانون الاول ١٩٧٣ ، اي قبل بضعة ايـــام من التوقيع على اتفاقية فك الارتباط الاولى، قال : « شرح كيسنجر وجهة نظره القائلة بان هدف المباحثات حول فك الارتباط هو على

وجه التحديد تفادي ضرورة التفاوض حول مسألتي الحدود والتسوية النهائية . وكان من رأي كيسنجر ان نجاح المفاوصات من اجل فك الارتباط من شأنه ان يسمح ايضا ببلوغ هدف آخر : رفع الحظر عن النفط وان يؤدي الى فك عزلة اسرائيل ، وتخفيف الضغط عليها ولا سيما من قبل بلدان اوروبا الغربية واليابان . واضاف كيسنجر بانه من غير المسموح لاي كان ان يشك ولو للحظة بان فشل المباحثات حول فك الارتباط من شأنه الاطاحة بالسدود التي تقوم بضبط الضغط الذي يمارس على اسرائيل ليس من اجل الانسحاب الجزئي ، بل من اجل الانسحاب الكامل الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ » .

ان كلام كيسنجر هذا يدل على ان الولايات المتحدة كانت تستهدف منذ اتفاق فك الارتباط الاول ضمان الحد الاقصى من المغانم لاسرائيل. ولقد توصل ناظر الخارجية الاميركية الى ذلك. فقد تم فك الارتباط بين مصر وبلدان المواجهة العربية الاخرى . وتم ايضا ابطال مفعول سلاح النفط الذي كان العالم العربي يستخدمه في النضال من اجل حقوقه .

غير ان تأثير الضغوط الاميركية على مصر قد تجلى بصورة افضل في اتفاق فك الارتباط الثاني الذي وقع في اوائل ايلول ١٩٧٥ . في الظاهر كان فحوى الاتفاق هو الآتي : تراجعت القوات الاسرائيلية بعض الشيء ، عادت حقول النفط في ابو رديس الى مصر ، وجرى توسيع المنطقة المجردة من السلاح والخاضعة لاشراف الامم المتحدة ، وجرى تركيب شبكة انذار اميركية في ممري متلا وجدي .

ولكن ما هي حقيقة هذه التدابير ؟

لم تستعد مصر سوى قسم صغير من سيناء ، اي حوالى ١٠٪ من مساحتها ، في حين ظل الباقي اي ٩٠٪ تحت الاحتلال

الاسرائيلي • وحسب رأي الخبراء فـان حقول ابو رديس التي استغلها الاسرائيليون بشكل بشع لم تعد ذات قيمة كبيرة• ولاول مرة في تاريخ النـزاع العربي ـ الاسرائيلي دخلت الولايـات المتحـدة بصورة شرعية طرفا مبـاشرا • وبالواقع فقد اصبحت الولايات المتحـدة قادرة ، بواسطـة الشبكة الالكترونية التي يديرها اختصاصيون اختـارتهم وكالة الاستخبارات المركزيـة الاميركية (السي ـ آي ـ اي) لهذه المهمة ـ وهو الامر الذي اعلنته الصحف الاميركية على الملأ ـ قادرة على مراقبة كل مـا يجري في سيناء وفي مؤخرة القوات المصرية في الضفة الغربيـة للقنـاة •

في عام ١٩٧٣ تمكنت مصر وسوريا من اسقاط نظرية الامن الاسرائيلية القائلة بأن العرب عاجزون عن اتخاذ المبادرة في عمليات عسكرية واسعة الى درجة ان الصحف الاسرائيلية قـد اخـذت بالتحدث عن «الظروف الجديدة» التي تنجت عن حرب تشرين• غير ان اتفاقيتي فك الارتباط قد ادت الى تجسيد هـذه الظروف الجديدة • بل ان الظروف التي نشأت عن هاتين الاتفـاقيتين قد جعلت من المستحيل على مصر الاقـدام على اية عملية عسكرية جديدة مفاجئة تستهدف تحرير اراضيها • اي ان مصر قد فقدت امكانية الضغط على اسرائيل عن طريق التهديد بعمليات مماثلة في حال استمرار تعنتها •

ان كل هذا قد افقد العرب المكاسب التي كانوا قد احرزوها لقـاء تضحيات كبـيرة ، وأضعف موقفهم في مواجهة التسوية الشاملة • كما انه قد ادى الى شق وحدة الصف العربي المعادي لاسرائيل •

وقد حاولت الاوساط الرسمية المصرية في اكثر من مناسبة القول بان مصر قد عززت مواقعـها بعد ان تمكنت من نقل قسم

من قواتها ــ ولو قليل العدد ــ الى الضفة الشرقية للقناة. ولكن لنتفحص هذا القول على ضوء الوقائع التاريخية للفترة السابقة لحرب تشرين ، وهي الوقائع التي كانت موضع بحث مستفيض في الصحافة العالمية .

« هدية دايان »

ففي عام ١٩٧٠ نشرت الصحافة العالمية ، وكذلك صحافة بعض البلدان الغربية ، معلومات ووثائق تشهد على وجود انقسامات داخل القيادة الاسرائيلية حول التكتيك الواجب اعتماده في مواجهة مصر . وقد كثر الحديث عن هذه الخلافات بصورة خاصة في آب ١٩٧٠ عندما جرى تمديد وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر في منطقة القناة التي كانت تدور فيها حرب الاستنزاف . فقد اقترح وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك ، موشي دايان خوفا من استئناف تلك الحرب التي كلفت اسرائيل كثيرا ، اقترح عقد اتفاق جزئي ، ينص فيما ينص عليه ، على انسحاب القوات الاسرائيلية حتى ممري متلا وجدي مع السماح للمصريين بوضع قوات محدودة جدا في الضفة الشرقية . وقد قال دايان بصراحة « ان الوجود الاسرائيلي في القناة ليس اطلاقا الحل الامثل من الوجهتين العسكرية والسياسية على السواء » . وقد دحض دايان بأدلة قوية رأي عدد من زملائه القائل بأن قناة السويس هي « خط الدفاع الافضل » بالنسبة لاسرائيل . وقد قال دايان بان مصر لن تقبل اطلاقا بان تبقى اسرائيل الى الأبد في الضفة الشرقية من القناة وانها لا بد ان تلجأ الى القوة العسكرية والضغط السياسي لزحزحة القوات الاسرائيلية عن مواقعها . من هنا خطة دايان في سحب القوات الاسرائيلية الى مواقع جديدة . لقد جرى ذلك في آب ١٩٧٠ اي قبل وفاة عبد الناصر

بشهر واحد • غير ان القائد العربي الذي ادرك نوايـا دايان ، رفض قبول « هديته » •

وخلال محادثاته مع كيسنجر ، عام ١٩٧٣ ، عرض دايـان على وزير الخارجية الاميركي مشروعـا كان يتوافق تمامـا مع المقترحات التي سبق ان قدمها عام ١٩٧٠ • ويقول ماتي غولان في الكتاب الذي استشهدنا به اعلاه ان وزير الخارجية الاميركية قد اتخذ من موقف دايان الاساس الذي اعتمد عليه في محادثات فك الارتباط الثانية • ومن المشكوك فيه تمامـا ان يكون وزير الدفاع الاسرائيلي قد ظل طوال هذهالسنوات متمسكا بفكرة لا تضمن تمامـا مصالح بلاده العسكرية • وبالواقع فان الكثير من المحللين يرون ان اتفاق فك الارتباط الثاني قد وفر للاسرائيليين افضليات عسكرية •

فلنبدأ بالممرات• فقد احتفظ الاسرائيليون باحدى المرتفعات (في الجهة الشمالية) ذاتالاهمية الستراتيجية ، وببعض المرتفعات التي تسيطر على المنطقة • ويقول الصحافي والبـاحث الاميركي « شيهان » ان هذه الاتفاقية تشكل « نصرا تكتيكيا لاسرائيل » وانها ساعدت على رفع الضغط العسكري العربي عنها •

وقد صرح رابين يومـا ان هدف بلاده الرئيسي هو كسب الوقت • وقال رئيس الوزراء الاسرائيلي السـابق ان اسرائيل بحاجة الى سبع سنوات من الهـدوء تصبح الولايات المتحـدة واوروبا بعدها بغنى عن البترول العربي • وخـلال هذه المرحلة يمكن لاسرائيل ان تتفاوض حول اتفاقات جزئية ، ولكن عليهـا ان تتفـادى الحل الشامل • وبكلمة فان رابين يدعو بذلك الى جولة جديدة من جولات « اللاحرب واللاسلم » • ويقول شيهان ان وزير الخارجية الاميركية قد قال بحضـوره للقادة الاسرائيليين لدى التوقيع على اتفـاقية فك الارتباط الثانية : « لقد اصبحتم ولديكم جميع العوامل الاساسية المكونة لانهـاء حالة الحرب ،

لديكم التخلي عن اللجوء الى القوة » .

ولكن هذا ليس كل شيء . فان تحليل اتفاقية فك الارتباط الثانية يبقى ناقصا ، اذا لم تلق نظرة على الملحق السري للاتفاقية الذي وقعه كل من كيسنجر وايغال آلون ، الذي جرى البحث فيه مسبقا مع الطرف الاخر . وبالواقع فان هذه البنود السرية كانت تكملة لاتفاقية فك الارتباط الثانية .

وقد يتساءل القارىء عن كيفية تسرب هذه البنود السرية لان ليس ثمة من يتساءل ازاء الكشف عن دبلوماسية غير المعلنة. غير ان ما جرى بصدد هذه البنود هو ان كلا من الرئيس الاميركي فورد ووزارة الخارجية الاميركية قد الزما بنشر الملحق السري لاتفاقية سيناء .

واليكم كيف جرى الامر .

بعد التوقيع على اتفاقية فصل القوات الثانية طالب اعضاء مجلس الشيوخ الموالين لاسرائيل الحكومة الاميركية باعطاء ضمانات اضافية حول استمرار الدعم الاميركي لاسرائيل. وعلى هذا الاساس دعي مسؤولو وزارة الخارجية الاميركية للمثول امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي للادلاء بشهاداتهم . وقد قدم هؤلاء المسؤولون الى اللجنة كل الوثائق المختصة بالقضية . وقد عمدت لجنة الشؤون الخارجية ، التي ارادت بذلك ربط الحكومة الاميركية بتعهدات معلنة ، الى نشر هذه الوثائق السرية . وعلى الرغم من معارضة وزارة الخارجية الاميركية نشرت الصحف الاميركية في ٣ تشرين الاول ١٩٧٥ نص ملحق الاتفاقية (المفكرة) التي عقدت بين الولايات المتحدة واسرائيل .

ماذا تتضمن هذه الوثيقة ؟ لقد تعهدت الولايات المتحدة قبل كل شيء بالاستمرار في تزويد اسرائيل بأحدث العتاد العصري. وقد نص الملحق بالتفصيل على ان تقدم الولايات المتحدة الى

اسرائيل عددا من طائرات ف ــ ١٦ «ايغل» التي لم يكن الجيش الاميركي نفسه قد استلمها الا من مدة قصيرة ، كما تعهدت واشنطن بان تدرس بعناية مسألة تزويد اسرائيل بصواريخ ارض ــ ارض من طراز « برشنغ » .

وتضمنت المفكرة (ملحق الاتفاقية) تعهد الولايات المتحدة بزيادة مساعدتها الاقتصادية الى اسرائيل ، وان « تعوضها » على على وجه التخصيص الخسائر التي لحقت بها من جراء « تخليها » عن حقول ابو رديس البترولية الى مصر . كما تعهدت الولايات المتحدة بالتزام جانب السياسة الاسرائيلية في حال انعقاد مؤتمر جنيف . كما تعهدت بعدم الموافقة على مسألة دعوة « ممثلي بلدان او منظمات اخرى » غير التي كانت مدعوة اصلا الى المؤتمر ، بدون موافقة اسرائيل المسبقة . وكان من الواضح ان هذا البند موجه بصراحة ضد مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر . وبصورة عامة وافقت الولايات المتحدة في هذا الملحق على تنسيق كافة مواقفها واستراتيجيتها المتعلقتين بمؤتمر جنيف مع اسرائيل .

اما البند الاخير في الملحق ــ وهذا هو الاهم ــ فهو ان الولايات المتحدة قد ادخلت فيه شرطا يقول بان على مصر ان تحترم التزاماتها بدقة اي ان تمتنع بصورة مطلقة عن القيام بأية عمليات عسكرية ضد اسرائيل حتى اذا دخلت اسرائيل في مواجهة مسلحة مع بلدان عربية اخرى . وقد نوه الملحق بان الحكومة المصرية قد وافقت على كل البنود المدرجة فيه .

وقد ادلى رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين ، بتصريح الى مجلة « دي ولت » الالمانية الغربية تحدث فيه عن المزايا التي تتمتع بها اسرائيل من جراء علاقاتها الطيبة بالولايات المتحدة : فقال « لقد تلقينا من الولايات المتحدة ٤ مليارات دولار من ميزانية ٧٦ ــ ٧٧ ،اي اكثر من نصف المساعدات التي تلقيناها

في السنوات العشرين السابقة » .

وبالواقع فان هـذه هي الثمار التي تقطفها اسرائيل من سياسة الخطوة خطوة .

وفي الوقت نفسه فان التعاون بين مصر والولايات المتحدة في ميدان التسوية في المنطقة قد ادى الى قيام تعاون مماثل في ميادين اخرى . واخذت قائمة الاعداء والاصدقاء بالتغير في القاهرة . فان انظمة موالية للاميركيين قد دخلت خانة الاعداء كما دخلت انظمة تقدمية خانة الاصدقاء وفي نيسان ١٩٧٦ الغت مصر ، من طرف واحد ، معاهدة الصداقة والتعاون المصرية ـ السوفياتية. وقد صرح كيسنجر متباهيا بانه كان على علم بالقرار المصري قبل الاعلان عنه من قبل الرئيس المصري بستة ايام .

غير ان الولايات المتحدة لم تعد تكتفي « بالتعاون » على الصعيد الدبلوماسي والسياسي، بل سعت لاقامة روابط اقتصادية متينة تجمع بين القاهرة وواشنطن. وكان الجانب الاميركي يؤكد بان مثل هذه الروابط من شأنها ان تكون عنصرا من عناصر استقرار النظام المصري واستقرار العلاقات الاميركية ـ المصرية تحسبا للمستقبل .

وتكاثرت الزيارات المتبادلة ، وجرى التوقيع على العشرات من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية ، واطلقت الوعود تلو الوعود ، تلو الوعود ... ولكن ماذا يكمن وراء كل ذلك ؟

ان ما يكمن وراء كل ذلك هو تصميم الجانب الاميركي على توثيق يدي مصر ، وتحييدها ، وتجريدها من السلاح ، وانتزاع راية قيادة الامة العربية من يدها وتسليمها الى انظمة اخرى موالية . فلا يمكن للولايات المتحدة ان تضمن السيطرة الاسرائيلية في المنطقة ، طالما كانت مصر قوية . وان اضعاف قوة مصر هو الامر الوحيد الذي يوفر على الولايات المتحدة المفاجئات المزعجة في المنطقة .

سياسة (الانفتاح)

لا شك بان الاقتصاد المصري كان يعاني من الصعوبات ايام الرئيس عبد الناصر ولقد كانت تلك الصعوبات ذات طابع ذاتي وموضوعي على السواء • من ذلك ان المبادرات التقدمية التي كانت القيادة الناصرية تقررها كانت تصبح حرفا ميتا كلما تسكنت الهياكل البيروقراطية والفاسدة في جهاز الدولة من وضع اليد عليها • بل وكثيرا ما كان هذا الجهاز يعطل بكل بساطة تطبيق الاصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية •

وقد سدد العدوان الاسرائيلي ضربة كبرى الى الاقتصاد المصري • وعلى سبيل المثال فان النفقات المباشرة المخصصة للدفاع قد ازدادت من ١٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٦٧ الى مليار جنيه عام ١٩٧٤ • ولقد كان هذا المبلغ كافيا لبناء مصانع جديدة، او لاصلاح شبكة الطرقات والسكك الحديدية، او لتطوير شبكة توزيع المياه ، او لاستيراد سلع الاستهلاك • ولكن اقتصاد الحرب كان يتطلب اشياء اخرى •

ولا يتعارض ذلك مع حقيقة ان مصر وجدت في تلك الايام العصيبة اصدقاء اوفياء لم يقصروا عن تقديم المساعدة الاقتصادية اليها : فخلال بضعة اسابيع ، بعد العدوان ، عوّض الاتحاد

السوفياتي مصر كل العتاد الحربي الذي فقدته .

ومع ذلك فان الوضع كان لا يزال يدعو للقلق لان الحرب كانت تستنزف الاقتصاد المصري . ويكفي ان نذكر بان الملايين من المصريين قد اضطروا لمغادرة مدن القناة ، وبان مصافي البترول في السويس قد دمرت بشكل كامل ، وبان حقول النفط في سيناء قد اصبحت تحت الاحتلال ، وبان قناة السويس قد اغلقت .

وكان الوضع يزداد سوءا بسبب الهوة التي كانت تتعمق بين نمو اقتصاد البلاد وتزايد عدد السكان . وبصورة خاصة فان ظاهرة تزايد عدد سكان المدن كانت تتسارع .

وهكذا نرى بان العدوان قد حمل معه ايضا خطر ركود الاقتصاد المصري ، وتساقط جميع الثمار التي حملها التصنيع والاصلاح الزراعي ، وذوبان كافة المكاسب الاجتماعية التي حققها الشعب المصري .

وقد وجد في ذلك الوقت داخل القيادة المصرية تيار دعا الى التراجع عن التحولات الثورية ، والاستناد الى القطاع الخاص داخل البلاد ، ودعوة الرأسمال الاجنبي للاستثمار على مدى واسع .

ولكن الجماهير الشعبية المصرية اعلنت رفضها لهذه السياسة خلال التظاهرات التي جرت عام ١٩٦٨ . وكان الجناح التقدمي في السلطة ، الذي يقوده عبد الناصر يدرك ايضا عقم هذه السياسة . وكان عبد الناصر يقول في تلك المرحلة ان الهدف الاساسي للعدوان هو انهاء الثورة الاشتراكية في مصر ، وان على مصر بالتالي ان تسير بخطى اسرع في طريق هذه الثورة .

وبعد تظاهرات ١٩٦٨ تقلصت الدعوة الى اعتماد طريق التطور الرأسمالي التقليدي داخل القيادة المصرية ، وجرى التأكيد مجددا على متابعة سياسة التحولات التقدمية . وبالواقع فان هذا النهج كان النهج الوحيد القادر على توفير اسباب المنعة لمجابهة

العدوان .

وفي نفس الوقت طرأ بعض التعديل على السياسة الاقتصادية المصرية . فقد اوليت عناية اكبر لتطور القطاع الخاص . وبصورة عامة فقد تميزت الفترة التي تلت عدوان ٦٧ حتى وفاة عبد الناصر باعتماد القيادة المصرية سياسة اقتصادية ذات طابع برغماتي (عملي) سليم عنوانها استخدام جميع الوسائل المتوفرة من اجل تعجيل نمو الصناعة .

وهكذا فقد كان موقف السلطة ايجابيا بصورة عامة من مسألة تطوير القطاع الخاص ولكن ضمن شروط من شأنها الحد من نمو الاتجاهات الطفيلية التي كانت تبرز ، هي الاخرى ، بصورة عفوية . وهكذا فقد كان نمو القطاع الخاص مقبولا ولكن دون ان يؤدي هذا النمو الى الاخلال بالتوازن بينه وبين القطاع العام . وكان عبد الناصر قد رسم خطاً لذلك : يجب ألا يصبح القطاع العام « بقرة حلوبا » للقطاع الخاص ، ويجب ان يظل القطاع العام هو الاساس ، لانه يمثل ضمان نمو الاقتصاد المصري .

وبعبارة اخرى فان قادة البلاد كانوا يسعون انطلاقا من روح واقعية سليمة الى استخدام امكانيات المبادرة الفردية والاستفادة منها مع المحافظة على الموقف المبدئي القائل باعطاء الاولوية في الاقتصاد للقطاع العام ، ومع ضبط عملية النمو الاقتصادي كله من خلال خطة تطال القطاع العام والقطاع الخاص معا ، وان بدرجات مختلفة .

وان هذه السياسة التي كانت تجمع بين المرونة والحزم ما فتئت ان اعطت ثمارها . ولقد اعترف الرئيس السادات نفسه بهذه الحقيقة عندما اكد في « ورقة عمل اكتوبر » بان مصر قد ضمنت لنفسها النمو الاقتصادي عندما اولت الدور القيادي في الاقتصاد للقطاع العام . وتضيف « ورقة اكتوبر » قائلة بان البلاد

قد تمكنت من زيادة الانتاج بصورة كبيرة ، ومن تحقيق مشاريع ضخمة بفضل القطاع العام • وان هذا الاخير كان من اسبـــاب الصمود بعد العدوان •

وبدأت الاثار التي تركتها العاصفة بالزوال، واخذت الحياة نفسها تثبت بصورة عملية افضليات النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي انبثق عن ثورة يوليو ، وبصورة خاصة بفضل التحولات التقدمية في الاقتصاد •

وهكذا فان الاقتصاد قد مر بصعوبات لا تنكر خلال حكم عبد الناصر • ولكن تلك الصعوبات لم تكن السبب في سيـــاسة الانفتاح التي طبقت بعد عبد الناصر ، فان هذا الاخير لم يخلف وراءه وضعا اقتصاديا سيئا كما يزعم البعض اليوم •

فما هو اذن السبب الحقيقي للتحول العميق في سيـــاسة البلاد الاقتصادية الذي شهدناه في فترة ما بعد عبد الناصر ؟

لا يمكن ان نعثر جوابا على هذا السؤال الا اذا ما نظرنا الى لوحة الصراع السياسي الداخلي الذي بدأ في مصر عند وفاة عبدالناصر، ولوحة الصراع الطبقي الذي كان يدور في الاعماق• لا يمكن ان نعثر على الجواب ايضا الا اذا نظرنا الى لوحةالتحرك السياسي النشيط الذي بذله الغرب وبعض القوى المحـــافظة في العالم العربي والتي كانت تعمل من اجل تحويل مصر عنخياراتها الاشتراكية •

فلنقارن بين عمليتي التطور اللتين جرتـــا في مصر ، الاولى بعد انتصار ثورة يوليو ، والثانية في السنوات السبعين •

العملية الاولى : ثورة ١٩٥٢ ترفض التفاهم مع الاقطاع• عدوان ١٩٥٦ يسد الباب امام التفاهم مع الرأسمال الاجنبي • اعمال التخريب الاقتصادي التي لجأت اليها البرجوازية الكبرى في الفترة بين ١٩٥٩ ــ ١٩٦١ تطرح جانبا امكانية سلوك سبيل التطور الرأسمالي التقليدي • نتيجة كل ذلـــك ان مجموعة من

العوامل المتعلقة بالصراع الداخلي والخارجي تدفع بالنظـام في طريق التحولات التقدمية في الاقتصـاد ، في طريق التوجه نحو التطوير الاشتراكي •

العملية الثانية • الصراع على السلطة عـام ١٩٧١ يحـدد ضرورة الاستناد الى القوى اليمينية • « التعاون » مع الولايات المتحدة في مسألة التسوية عام ١٩٧٣ يفتح الطريق امام التعاون مع الرأسمال الاجنبي • المعارضة التي تبديها الجماهير الكادحة، وكذلك التحالفات الاجتماعية للقيادة المصرية مع يمين النظـام تدفع بها الى توسيع هذه التحالفات الى ما تبقى من البرجوازية القديمة التي كانت تقف ضد النظام ، وكذلك الى تمتين التحالف مع طبقة البرجوازية الجديدة التي تنمو نمواً عاصفا • كل هـذه الظروف دفعت بنظام الرئيس السادات الى الحد من التحولات التقدمية ، ثم للعودة الى اسلوب التطور الرأسمالي التقليدي •

ومن جهة اخرى يجدر التنويه بأن اسبقية الشأن السياسي على الشأن الاقتصادي ، تلك الاسبقية التي حددت سبل التطور في العملية الاولى التي عرضناها اعلاه ، كانت أسبقية متوافقة مع القوانين الموضوعية لتطور بلدان « العالم الثالث » • وبالاضافة الى ذلك فان هذا النهج قد وضع مصر في المصاف الاول ، بين البلدان النامية ، بوصفها دولة تفتش عن سبل جديدة للتطور ، سبل تقدمية غير تقليدية • اما في العملية الثانية ، التي عرضناها ايضا اعلاه ، فان نفس « الظاهرة » قد دفعت بالبلاد الى الوراء ، الى عهدها السابق بالتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي •

ولنتوقف بمزيد من التفصيل عند التدابير الحسية ، السابقة والحاضرة ، التي اتخذت في ميدان « سياسة الانفتـاح » • من الممكن ، حسب رأينا ، تقسيم هذه التدابير الى ثلاث مجموعات رئيسية :

اولا ــ التدابير التي استهدفت دعوة الرأسمال الاجنبي •

ثانيا ــ التدابير الهادفة الـى تشجيع القطـاع الخـاص المصري •
ثالثا ــ التدابير الهادفة الى تغيير طبيعة القطاع العام •

١ ــ التدابير الهادفة الى دعوة الراسمال الاجنبي

في البداية ارتبطت سيـاسة « الانفتاح » في أعين المصريين بسياسة توظيف الرساميل الاجنبية • اي ان الجـانب الداخلي لهذه السياسة ، المتعلق بتغيير اسس الاقتصـاد الوطني المصري نفسه لم تكن هي البارزة •

ولقد تعمدت وسائل الاعلام المصرية ابراز الجانب الخارجي لهذه السياسة ، وذلك لعدة اسباب• اولا ، كانت وسائل الاعلام هذه ترى ان من الاسهل عليها « تجريع » الرأي العـام المصري والجماهير الشعبية المصرية هذه السياسة اذا ما تحاشت الحديث عن بعدها الداخلي ، اي علاقتها بتركيب الاقتصاد الوطني• ثانيا، لان هذا الاسلوب كان يسهل على وسائل الاعلام مهمة ربط هذه السياسة الاقتصادية بما كان يجري الحديث عنـه من « تحرير ارادة » النظام المصري في ميدان السياسة الخارجية• وقد جرت، بصورة اصطناعية ، المعارضة بين الرغبة في الحصول على تقنيـة متطورة ، مهما كان مصدرها ، وسياسة « ربط البلاد اقتصاديـا بمصدر واحد » التي جرى اتهام عبد الناصر بممارستها • غير انه كان يوجد ايضا سبب ثالث للتأكيد على الجانب الخارجي لسياسة الانفتاح • ذلك ان القيادة الجديدة التي كانت قد ركزت سلطتها بقوة في مصر عام ١٩٧١ كانت تدرك بالطبع ان استقرار الاوضاع الاقتصادية في البلاد ، وبالتالي ان استقرار السلطة نفسه ، كان يتطلب آنذاك ، ولو لمرحلة ، الابقاء على البنية الاقتصادية التي تكونت في ظل حكم عبد النـاصر • لذلك فان نظـام الرئيس

السادات قد ركز جهوده لفترة ، في مضمار « اشاعة الليبيرالية في الاقتصاد » على موضوعة توظيف الرساميل الاجنبية .

وفي الوقت نفسه ــ وهذا امر لم يعد يدور حوله اي شك اليوم ــ كان دعاة سياسة الانفتاح يدركون منذ البداية ان تشجيع الرساميل الاجنبية يشكل اساسا صالحا لنقل التجربة فيما بعد الى داخل الاقتصاد المصري .

وقد اقر اول قانون حول الاستثمارات الاجنبية عام ١٩٧١ . وكان هذا القانون يتضمن ، منذ ذلك الحين ، بعض الاحكام التي تتناقض مع ميثاق الثورة المصرية نصا وروحا ، لانها وسعت المجال كثيرا امام الرأسمال الاجنبي ، وقدمت لاصحاب الرساميل الاجنبية امتيازات مالية وضريبية لم تكن موجودة في السابق .

وثمة امر هام : وهو ان اول قانون عن الاستثمارات الاجنبية كان يبدو وكأنه مبادرة معزولة ، دون اية رابطة تجمعها بسلسلة اخرى من المبادرات . وبالواقع فقد كانت هناك جملة من العوامل السياسية والاقتصادية ، الداخلية والخارجية ، التي لم تكن تسمح بعد بممارسة الانفتاح على مدى واسع . غير ان الخطوة الاولى كانت قد تمت . وبالمقابل يجدر التنويه بان قانون ١٩٧١ لم يكن كافيا لتبديد جو الشك والريبة الذي كان لا يزال سائدا في اوساط الرأسماليين الاجانب ازاء نظام الرئيس السادات .

اما عندما استبدل هذا القانون ، في صيف ١٩٧٤ ، بقانون جديد ، اكمل واكثر جذرية ، هو قانون الاستثمارات العربية والاجنبية والمناطق الحرة ، فان اشياء كثيرة كانت قد تغيرت في مصر وخارج حدودها .

حينئذ كان « التحالف » بين مصر والولايات المتحدة حول التسوية ، قد اصبح قائما بخطوطه العريضة . وكان هذا « التحالف » قد اصبح الخط المحدد لمواقف النظام المصري تجاه سائر القضايا الداخلية والخارجية ، وتجاه علاقة مصر بالدول

الكبرى ، وقضايا السياسة الاقتصادية في الداخل والخارج •
وكانت كتلة من الدول المحافظة قد نشأت داخل الوطن العربي انضم اليها النظام المصري • وبدون مبالغة كان قد اصبح من الممكن الحديث عن اعادة نظر كاملة في سياسة مصر الخارجية : من التحالف مع القوى المعادية للامبريالية ، والقوى الثورية الى التحالف مع القوى المحافظة والموالية للغرب •

وهكذا يمكن القول بان الظروف الخارجية الاساسية التي كان من شأنها السماح للرساميل الاجنبية بالتوجه نحو مجالات الاستثمار ، كانت قد اصبحت قائمة في مصر عام ١٩٧٤ ، وكان بامكان القادة المصريين ان يأملوا آنذاك بان انصار تخلي مصر عن سياسة عبد الناصر ــ انصار هذه السياسة في العالم العربي وفي الخارج على السواء ــ باتوا اصحاب مصلحة في مساعدة النظام المصري على تفادي الوقوع في ازمة اقتصادية ، وباتوا راغبين في تشجيع تصدير الرساميل الى مصر •

وقد اعطى القانون الثاني حول التوظيفات الرأسماليين الاجانب امكانية استثمار اموالهم في فروع اقتصادية مثل الصناعة ، واستخراج المعادن ، والطاقة ، والسياحة ، والنقليات، وبناء المساكن ، والزراعة وغيرها •

ولعل البند الاهم في ذلك القانون هو انه كان يسمح للرساميل الاجنبية بالعمل في القطاع المالي ، فقد اصبح بامكانه فتح بنوك تتعامل بالقطع الاجنبي في مصر وخارجها • كما اصبح بامكان هذه الرساميل ان تشارك في العمليات المالية بالعملة المصرية عن طريق مؤسسات مختلطة • اي ان الرساميل الاجنبية اصبحت قادرة عمليا على العمل في جميع فروع الاقتصادالمصري، بما في ذلك تلك الفروع التي نصت القوانين التي سنت في عهد الملك فاروق نفسه على ابقائها حكرا للرساميل الوطنية •

وقد اعفيت الشركات الاجنبية والشركات المختلطة من

موجب التقيد بنصوص القوانين حول الرقـابة على الاستـيراد والتصدير ، واعفيت من ضريبة الدخل على الارباح الصنـاعية والتجارية ، وكذلك من اغلب الضرائب الاخرى والرسوم لمـدة تتراوح بين ٥ و ٨ سنوات قابلة للتمديد في حالات عديدة • واذا ما تمت اعادة توظيف الارباح في مصر فانهـا تعفى من الضرائب حكما لفترة مماثلة •

كما ان جميع الارباح التي توزع على المساهمين والتي لا تتجاوز الـ ٥٪ من الرأسمال تحظى بالاعفـاء الدائم • واعطي الرأسمال الاجنبي الحق في اعادة تصدير جميع امواله وتجهيزاته بعد مضي٥ سنوات علىبداية نشاطه• وقد سمح فيبعض الحالات للشركات الاجنبية بتصدير كامل ارباحها • كمـا ان كل شركة يمتلك الرأسمال الاجنبي فيها حصة، تصبح تابعة للقطاع الخاص، مهما كانت هذه الحصة ضئيلة ، ويطبق عليهـا بالتالي التشريع المتعلق بالشركات الخاصة • اما في الماضي ، فقد كان القـانون ينص على العكس تماما ، اي ان كل شركة مختلطة (اي للدولة فيها حصة) كانت تعتبر شركة تابعة للدولة ويطبق عليها التشريع المتعلق بالقطاع العام •

وقد تضمن قانون ١٩٧٤ المتعلق بالأستثمارات الاجنبيـة عددا من المواد ذات المدلول السياسي• وبصورة خاصة فقد اعفي المستثمرون الاجانب من تطبيق تشريع العمل التقدمي علىالعمال المصريين •

غير ان التدابير التي اتخذت من اجل تشجيع الرسـاميل الاجنبية تعدت الاطار التشريعي الصرف • وقـد ادلى احمـد ابو الفتح بعد عودته من المنفى وبعد ان اصبح عضوا في مجلس الشعب ، بتصريح قال فيه ما معناه انالضمانة الوحيدة لاستمرار « الانفتاح » كانت ، في تلك الفترة ، الرئيس السادات نفسه • واضاف قائلا : غير انه لا يمكن انتبنى السياسة على رجلواحد،

بل يجب ان تبنى بالاستناد الى هيكل الدولة السياسي كله. ذلك لان الرساميل العربية والاجنبية سوف تغادر مصر اذا لم يطمئن المولون الى وجود بنيان سياسي واضح المعالم . وتعني عبارة « بنيان سياسي واضح المعـالم » توفير الضمانات السيـاسية للرساميل الاجنبية .

وهكذا فقد تم تأسيس مجموعة خاصة مهمتهـا السهر على تطبيق سياسة تشجيع التوظيفات الاجنبية. وتتألف هذه المجموعة من مؤسسة التعـاون الاقتصادي العربي والاجنبي (التي تتمتع بصلاحيات وزارة) ، والادارة العامة للتوظيفات العربيةوالاجنبية وللمنـاطق الحرة ، وكذلك دوائر التوظيفـات الخاصة في اهم الوزارات ذات العلاقة . وكان على هذه المجموعة ان تسهل حل جميع المسائل المتعلقة بتطبيق مشاريع التوظيف . ومن اجل كل ذلك تم الفصل بين هـذه المجموعة وجميع الدوائر الاخرى — الاقتصادية ،.والادارية والمتخصصة في البرمجة — كما تم تزويدها بطاقم من اكفأ الموظفين وبأفضل التجهيزات .

وكانت القيادة المصرية تولي اهتمامـا كبيرا لنشاط هذه المجموعة . واعطيت الادارة العامة للتوظيفات العربية والاجنبية الحق بالتوجه مباشرة الى اعلى المستويات كلما طرحت امامهـا قضايا ذات اهمية خاصة ، مما يسمح لها بتفادي المرور عبر شتى الاجهزة البيروقراطية .

وكان القادة المصريون يأملون في التغلب على احجام وتردد الممولين الاجانب النـاتج عن عدم ثقتهم بالبنيـان الاقتصادي والسياسي القائم في البلاد . ولم تقصر القيادة عن بذل اي جهد للوصول الىهذه النتيجة حتى عندما كان الامر يتعلق باتخـاذ تدابير ذات علاقة بالمصالح الوطنية .

وهنا يطرح السؤال الآتي: هل ان كافةالتدابير التياتخذت من اجلاجتذاب الرساميل الاجنبية قد وجدتتبريرا لها واثمرت،

فيما بعد ، نتائج من شأنها التعويض عن الكلفة الغالية لسياسة « الانفتاح » .

ان اعطاء جواب صحيح على هذا السؤال ، جوابا حقيقيا وليس جوابا دعائيا ، يتطلب بادىء ذي بدء التوقف عند الامور الآتية :

أ) مقارنة حسابات الرئيس السادات ومعاونيه مع النتيجة الفعلية ـ اي مدى توجه الرساميل الاجنبية ـ بما فيها رساميل البلدان العربية النفطية ـ نحو مصر .

ب) مقارنة حسابات الرئيس السادات ومعاونيه المتعلقة بهيكلية التوظيفات الاجنبية في الاقتصاد المصري ، مع الهيكلية الفعلية لهذه التوظيفات . اي بعبارة اخرى ينبغي ان نرى ما هي الفروع التي كان الرئيس السادات يأمل ان « تستفيد » من التوظيفات الاجنبية، وما هي الفروع التياختارتها هذهالتوظيفات فعلا كميدان للاستثمار .

ج) تحليل نوعية المطالب التي كان الممولون الاجانب يتقدمون بها عن مصر .

ثمة مثل فرنسي يقول ان الشهية تأتي مع الطعام . وبالواقع فلا يكفي ان تمد الحكومة المصرية المائدة بل يجب ان نرى ما اذا كانت الأطباق تتلاءم مع ذوق الرأسماليين الاجانب . والواقع ان هؤلاء يتمتعون بشهية كبيرة .

ولكن لنعط جوابا اوضح لهذه المسائل .

لقد قال الرئيس السادات اكثر من مرة ان مصر بحاجة الى ٣ او ٤ مليارات دولار في السنة لكي تغطي حاجاتها الضرورية .

فهل ان مصر بحاجة الى مثل هذا المقدار من التوظيفات ؟ طبعا انها بحاجة . فالبلاد بحاجة في آن واحد الى متابعة نموها الاقتصادي وزيادة طاقة جيشها القتالية . كما ان الدولة المصرية بحاجة الى مبالغ كبيرة تدفعها كمساعدات لانتاج واستهلاك

المواد الضرورية ، اي لكي تضمن الاستمرار للسياسة التي بدأتها في عهد عبد الناصر والتي سمحت لها بضمان استمرار ظاهرة فريدة من نوعها بين بلدان « العالم الثالث » ، هي ظاهرة استقرار اسعار مواد الاستهلاك الواسع .

كان الرئيس السادات يأمل في الحصول على جميع المبالغ اللازمة لذلك من الخارج بدلا من اللجوء الى الاسلوب البديل اي تحميل الاغنياء في المجتمع المصري القسم الاكبر من عبء التنمية الاقتصادية ، تحميل ذلك الى البرجوازية المصرية الطفيلية التي اثرت بدون حساب . غير ان هذا الحل الاخير كان يعني متابعة التجربة الثورية . وقد امتنع الرئيس السادات عن سلوك هذا السبيل ، وتوجه نحو الغرب ، ونحو البلدان النفطية العربية لتمويل حاجات الاقتصاد المصري .

لقد انقضت حوالي اربع سنوات منذ ان سلكت مصر هذه الطريق ومع ذلك فان الرساميل التي اتجهت نحو مصر لا تساوي سوى جزءا ضئيلا مما كان مطلوبا . واكتفت الولايات المتحدة ، في الاساس ، بتقديم قروض رسمية . ومن المعلوم ان الولايات المتحدة تعتبر المساعدات الاقتصادية « تقدمات استثنائية » لا تعطى الا مقابل يمس المصالح الجوهرية للبلد المعني . يكفي القول بان اول مساعدة مالية ذات شأن قدمتها الولايات المتحدة الى مصر قد اتت فقط بعد التوقيع على اتفاق فك الارتباط الاول مع اسرائيل . وحتى فيما بعد ، عندما وصل التقارب بين مصر والولايات المتحدة الى حده الاقصى فان المساعدات الاميركية ظلت ما دون الحد الذي اشار اليه السادات ، والضروري لتسيير عجلة الاقتصاد المصري ، بكثير .

اما البلدان الغربية الاخرى فان عطاءها اقل بكثير من العطاء الاميركي . ولكن الشيء الاساسي في الامر هو ان الرساميل الخاصة الغربية لم تتجه نحو مصر على الرغم من التدابير

الاستثنائية التي اتخذت من اجل تشجيعها على القـدوم ، وعلى الرغم من كافة الخطوات السياسية التي تمت باتجاه ارضاء الغرب.

وماذا عن البلدان النفطية العربية ؟

بعد حرب تشرين ١٩٧٣ بدأت هذه البلدان كل سنة بوضع كميات كبيرة من المال تحت تصرف الحكومة المصرية لضمـان التنمية الاقتصادية وحاجات الدفاع . وكان تقديم هذه المبـالغ يجري اثر تبادل الزيارات بين المسؤولين في مصر وفي كل من هذه البلدان . وبصورة عامة كانت هذه الاموال تقدم كهبة او كقرض بدون فائدة . وكان الجانب المصري ينفق هذه الاموال دون ان يحسب حسابا لامكانية حدوث تغيير في وضع هذه البلدان المالي او في موقفها من طريقة استخدامها للعائدات .

كان ذلك يجري في وقت كثر فيـه الحديث عن الثروات العربية الاسطورية . وفي مصر بصورة خاصة اخذت الصحـافة توهم الجماهير بان اموال الدول النفطية هي على كل شيء قديرة. واخذ الرأي العام يؤمن بان مـداخيل النفط سوف تستمر في الازدياد دونما حدود مما يسـاعد على حل مشاكل الاقتصـاد المصري كلها .

ومع مرور الوقت تبين ان الامور لا تسير حسب هذا المخطط تماما . فقد تبين بان مداخيل البلدان النفطية ، الحقيقية ، كانت اقل من المأمول . وتبين من جهة اخرى ان هذه البلدان قد اخذت تستوعب القسم الاكبر من مداخيلها بعد اتساع مجالات الصرف والتوظيف فيها بالذات . وفي نفس الوقت اخذت البلدان النفطية تشدد على تأمين الحد الاقصى من الضمانات قبل توظيف فوائضها، وتسعى للتفتيش عن المشاريع التي تؤمن الحـدود القصوى من الارباح. واصبحت دولارات النفط (البترو ـ دولار) « عملات سخنة » تتدفق نحو سوق العملة الاوروبية . كمـا تم توظيف قسم كبير من هذه الدولارات في الولايات المتحدة نفسها بالاضافة

الى البلدان الاوروبية .
ومن جهة اخرى فقد تبين بان مصر لم تستخدم المخصصات التي قررتها قمة الرباط لحاجات الدفاع ، بل ان القسم الاكبر من هذه المخصصات قد استخدم في تغطية الاستيراد ، الامر الـذي ترك اثرا غير مستحب لدى الدول النفطية العربية التي قررت ان تفرض في المستقبل اشرافا دقيقا على طريقـة استخدام الهبـات والقروض . وجرى ابلاغ مصر بان عليها ان تستخدم الاموال في مشاريع مدروسة ، وان تقرر هذه المشاريع من قبل « المنظمـات الدولية المختصة » .

وهذه النقطة الاخـيرة جديرة بالملاحظة فان هـذه الدول العربية المحافظة التي سبق للرئيس السادات ان بذل كل مـا في وسعه للتقارب معها اصبحت ترفض امداد مصر بالمال ما لم يوافق على ذلك البنك الدولي للانشاء والتعمـير الذي تشرف عليـه الولايات المتحدة !

ولكن ما هي شروط البنـك الدولي للموافقة على امداد مصر بالقروض ؟ قبل كل شيء طالب البنك الدولي بالغاء الدعم الذي تقدمه الدولة لاسعار المواد الغذائية ، وسلع الاستهـلاك الواسع ، والذي يهدف الى تثبيت اسعار مخفضة لهـذه المواد والسلع الضرورية . وما ان وافقت الحكومة المصرية على ذلك حتى جـاء رد الفعل الشعبي القوي في احداث ١٧ و ١٨ كانون الثاني ١٩٧٧ . وسالت الدماء في شوارع القاهرة والاسكندرية، ومدن مصرية اخرى ...

ولكن لنرجع الى حكاية الذهب الذي سيتدفق على مصر من البلدان النفطية . ففي حين كانت الحكومة المصرية تأمل في اجتذاب الرساميل الغربية الخاصة بغية تنفيذ مشاريع التنمية ، فانها كانت تأمل في ان تتيح لها القروض التي ستحصل عليها من البلدان النفطية بدون فائدة او بفوائد بسيطة ، كانت تأمل في ان

تتيح لها هذه القروض تغطية النفقات الضرورية لاستيراد المواد الغذائية ، تلك النفقـات التي يبلغ مجموعها ٦٠٠ مليون دولار سنويا ، اي ما يساوي ٤٠٪ من حجم الاستيراد •

ومن جهة اخرى كانت الحكومة المصرية تأمل في ان تتمكن بواسطة هذا المصدر نفسه تسديد القروض السابقة وفوائدها • ففي عام ١٩٧٥ كان على مصر ان تدفع سنويا مليار و ٢٣٥ مليون جنيــه مصري لتسديد القسط السنوي من الدين الخــارجي • وبالتالي فقد كان على الدول النفطية العربية ان تقدم لمصر اموال سائلة لكي تتمكن هذه الاخيرة من تسديد ديونها • غير ان هذه البلدان اخذت موقفا متصلبا بعد عام ١٩٧٥ : فقد اشترطت هذه البلدان عدم اعطاء قروض الا اذا تم تأسيس هيئة دولية للاشراف على مالية مصر • ولم يتمكن الرئيس السادات من تغيير موقف هذه الدول النفطية، ما عدا الكويت التي رضيت بايداع المصارف المصرية مبلغا من المال كقرض طويل الاجل •

ولم يقف الامر عند هذا الحد اذ ان الدول النفطية المحافظة عادت وخفضت حجم المساعدات التي كانت قد وعدت بها •

وكان هناك عامل هام وراء موقف البلدان النفطية هذا : فكلما سارت التسوية الاميركية شوطا في المنطقة ، وكلما ســارت مصر خطوة في طريق هذه التسوية ، كانت شعوب هذه الاقطار تخفف من ضغطها على حكوماتها من اجل تقديم المساعدة الى مصر• بل ان حكام هذه البلدان انفسهم الذين كانوا يدعمون التسويــة الاميركية في المنطقة ، كانوا يصبحون اقل استعــدادا للمساعدة كلما سارت هذه التسوية خطوة الى الامام •

ولكن الذي يدعو الى الدهشة هو ان مصر قــد استغنت عن المساعدات الليبية رغم حاجتها الماسة اليها ورغم ان ليبيا كانت راغبــة في دعم مصر ماليا للوقوف بوجــه المطــامع الاسرائيلية والضغط الامبريالي• وكلنا يذكر كيف ان العقيد القذافي قد اعلن

استعداده ، فور انتصار الثورة الليبية ، لوضع كافة موارد بلاده الضخمة تحت تصرف عبدالناصر للنضال ضد التوسع الصهيوني . وبالفعل فان ليبيا قد قدمت لمصر اكثر من مرة الاموال التي كانت بحاجة اليها لاغراضها الدفاعية . غير ان ليبيا قد لاحظت فيما بعد ان الوضع قد تغير بعد وفاة عبد الناصر ، حتى بالنسبة الى الطريقة التي يجري بها استخدام مساعداتها .

وبسبب من سياسة الرئيس السادات الخارجية وعدائه للاتحاد السوفياتي فان امكانية حصول مصر على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من البدان الاشتراكية قد تضاءلت كثيراً . هذا في الوقت الذي يعلم فيه الجميع ان الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى قد سعت دوما لان تكون مصر قوية ، وقادرة على تعبئة كل القوى التقدمية في العالم العربي لخوض النضال من اجل التحرر الوطني .

ذلك كان موقف النظام المصري من مسألة الرساميل والمساعدات الاجنبية . وبسبب من هذا الموقف لم يعد امام النظام المصري سوى انتظار ما يمكن ان يقدمه له حلفاؤه الجدد الذين افترض فيهم ألا يتخلوا عنه . وبالفعل فقد قدم هؤلاء الحلفاء بعض المساعدات في الاوقات العصيبة . ولكن هل يمكن لاي نظام ان يرسي حياة البلاد الاقتصادية على مثل هذه الاسس الواهية ؟

ان وضع اساس ثابت للتنمية يتطلب توظيفات في فروع معينة وبمبالغ معينة . ولقد كان الرئيس السادات ومعاونوه يأملون في ان تتجه الرساميل الاجنبية نحو الصناعة ، وان تحمل هذه الرساميل معها التقدم التقني والرفاه العام . وكان القادة المصريون يأملون في تدفق التوظيفات الصناعية ما ان يصدر قانون الاستثمارات الاجنبية . كما كانوا يأملون بان تغطي هذه التوظيفات كامل حاجة مصر الى التنمية الصناعية .

ومن اجل اعطاء فكرة ملموسة عن مدى مساهمة التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية يمكن ان نذكر الارقام التالية :

في عام ١٩٧٣ كانت حصة التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية تساوي ٢٩٪ من مجموع التوظيفات (وكان التمويل الخارجي يجري آنذاك بواسطة قروض من دولة لدولة في الاعم والاغلب من الحالات) ، وفي عام ١٩٧٤ اصبحت هذه الحصة ٤٢٪ (وذلك ايضا بفضل القروض والتسليفات والمساعدات التي قدمت من دولة لدولة) ، وفي عام ١٩٧٥ كانت الخطة تلحظ مساهمة التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية بحصة تساوي ٧٥٪ من مجموع التوظيفات (ولكن على اساس التوظيفات الخاصة في الاغلب) .

وبما ان المسؤولين المصريين كانوا يعتمدون على التوظيفات الخارجية الخاصة لدفع التنمية الصناعية الى امام ، فقد اخذت الدولة المصرية على عاتقها مهمة انجاز سلسلة من المشاريع المتعلقة بتثمير الكفاءات الصناعية غير المستعملة ، وبتأمين البناء التحتي للصناعة ، كل ذلك على نفقتها ومن اجل تشجيع الرساميل الاجنبية الخاصة على التوظيف .

غير ان حساب الحقل لم يطابق حساب البيدر !...

فالرساميل الاجنبية اتجهت صوب اكثر فروع الاقتصاد بعدا عن القطاعات الانتاجية . وبالواقع فان اكثر من ٥٠٪ من هذه الرساميل قد اتجه اما الى قطاع السياحة ، او قطاع البناء ، او الى غيرهما من القطاعات غير المنتجة .

واذا ما حسمنا من مجموع التوظيفات الرساميل الاجنبية الموظفة في صناعة النفط والغاز التي لها وضع خاص (ان صناعة النفط والغاز هي الفرع الصناعي الوحيد في مصر الذي لم يتعرض للتمصير او التأميم) لارتفعت تلك النسبة اعلاه وتبين لنا ان حجم توظيفات الرساميل الاجنبية في القطاعات غير المنتجة يساوي

٧٠٪ من مجمل التوظيفات ، وان هـــذه النسبة ترتفع الى ٨٥٪ من التوظيفات الخاصة ٠

فهل يمكن معالجة المصاعب التي تعاني منها مصر عن طريق مثل هذه التوظيفات ؟ وهل يمكن لمثل هذا الاتجاه في التوظيف ان يسهم في تنمية اقتصاد البلاد بصورة متناسقة ولما فيه مصلحة شعبها ؟ انالجوا ب لا يمكن ان يكون الا بالنفي ٠

وليت القضية تنتهي هنا ٠ اذ ان الرأسمال الاجنبي لا يكف عن التقدم بمطالب جديدة ذات طابع سياسي ، واقتصادي، وحتى عسكري في بعض الاحيان، لكي يقبل بالتوجه نحو هذهالقطاعات غير المنتجة ٠

فقبل كل شيء يطالب الرأسماليون الاجانب بالغـــاء جميع التدابير التي تحد من حرية تحركهم ، بمـــا في ذلك الغـــاء جميع التشريعات التي تنص على مثل هذه التدابير في ميـــدان تصدير الارباح واعادة توظيفها والمتعلقة بالعمالة والاجور ، والاستيراد والتصدير ، وشروط التوظيف في الزراعة ٠ واذا ادركنا انه قد تم منـــذ زمن بعيد الغـــاء جميع القوانين الناصرية المتعلقة بالتمصير والتأميم ، يصبح واضحا لدينـــا ان مطـــالب هؤلاء الرأسماليين تنصب حول الغاء اشكال تنظيم نشاط الرساميل الاجنبيةالمعمول بها حتى في بلدان نامية مواليـــة للغرب ٠ فان التشريع الايراني المتعلق بتنظيم نشاط الرساميل الاجنبية هو ، على سبيل المثال ، اشد قسوة بكثير من التشريع المصري المماثل ٠

كما ان النظام النقدي القائم في مصر لا يزال يتعرض للنقد القاسي من قبل الرأسماليين الاجانب على الرغم من انه لم يعـــد كما كان في ايام عبد الناصر ٠

فبعد كل التعديلات على النظام النقدي التي ادخلت في عهد السادات ، عاد الرأسماليون الاجانب وطالبوا بتوحيد نظام القطع المصري على اساس قابلية الجنيه المصري الكاملة للتحويل٠ ولكن

ماذا يعني ذلك ؟ انه يعني لجوء المصرف المصري المركزي في مصر الى تكديس كميات كبيرة من النقد الاجنبي او التخلي عن نظام المعونات لسلع الاستهلاك الواسع • وكلا الامرين لا يمكن ان يتحقق في مصر اليوم الا لقاء اضرار كبيرة جدا تلحق بالاقتصاد الوطني وبمستوى معيشة الشعب •

فان تكديس احتياطيات كبيرة من القطع الاجنبي يعني قبل كل شيء ، تضخم دين الاقتصاد المصري الخارجي ، وتخفيض كمية سلع الاستهلاك المستوردة • كما ان الغاء نظام المعونات يعني صعود اسعار سلع الاستهلاك الواسع بشكل جنوني ، وتخفيض مستوى معيشة الفئات الكادحة •

ومن جهة اخرى فان الرساميل الاجنبية تطالب بالحاح بزوال كل اثر في حياة مصر الاقتصادية والاجتماعية للتقاليد « الاشتراكية » ، ولا سيما زوال القطاع العام والدور الهام الذي لا يزال يلعبه اليوم ، وبالمقابل توسيع القاعدة الاجتماعية للفئات التي تستند اليها الرساميل الاجنبية في نشاطها داخل البلدان النامية • ويجدر بنا ان نستشهد هنا بحديث جرى بين محمد كامل مراد (زعيم حزب اليمين) ووزير التعاون الاقتصادي في المانيا الغربية، وهو الحديث الذي قال فيه الوزير الالماني الغربي لمحدثه المصري ان الشكل الوحيد لمساهمة الرأسمال الالماني ـ الغربي في التوظيف هو في المشاركة مع القطاع الخاص المصري• وبالتالي فان هذا الرأسمال، شأنه شأن الرساميل الاخرى، لن يتجه صوب مصر الا اذا استأنف القطاع الخاص المصري نشاطه •

واخيرا فان الرأسماليين الاجانب يريدون ، لكي يوظفوا اموالهم ، ان تتحول مصر الى دولة « برلمانية » برجوازية ، والى بلد احزاب برجوازية وذات نظام سياسي برجوازي • من هنا يجب ، برأينا النظر الى تدابير « اشاعة الليبيرالية » التي اقرها النظام المصري • ويتوخى النظام ايضا من وراء هذه التدابير

اكتساب الفئات البرجوازية ، وبعض المثقفين الى جانبه •

وهكذا فان سياسة « الانفتاح » التي كانت ترمي الى اجتذاب الرساميل الاجنبية لم تحقق النجاح الذي كان يتوخاه النظام • وذلك على السواء فيما يتعلق بحركة الرساميل الاجنبية الحقيقية وليس التي كانت مأمولة ، او فيما يتعلق بمسألة بنية هذه الرساميل •

ويبدو من جهة اخرى ان التدابير التي تتخذها السلطات المصرية من اجل تشجيع هذه الرساميل لا نهاية لها ، على الرغم من النتائج المتواضعة جدا ، ان لم نقل المعدومة ، التي تحققها هذه التدابير •

غير ان لسياسة « الانفتاح » وجها آخر ، هو وجهها داخلي •

تشجيع القطاع الخاص

قال رئيس مجلس ادارة بنك مصر يوما ان جذور سياسة « الانفتاح » تقود الى « ثورة التصحيح » التي اعلنها الرئيس السادات في ١٥ ايار ١٩٧١ •

وبالواقع فان تحالف المجموعة التي قادها السادات مع البرجوازية المصرية قد اخذ يتبلور في فترة الصراع بين السادات والمعارضة الناصرية عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ •

ولهذا السبب فان اية نظرة علمية الى التدابير التي اتخذها النظام من اجل تشجيع القطاع الخاص يجب ان تمر عبر العلاقات الاجتماعية والطبقية الجديدة التي اقامها هذا النظام ، تلك العلاقات التي تبلورت بصورتها الناجزة في تلك الفترة •

كانت الطبقات الغنية والمالكة تناصب العداء الشديد لسياسة الحراسات الناصرية ، اي سياسة وضع املاك المعادين للثورة

تحت الحراسة • وكان الشلل يتحكم بهذه الطبقات التي يسيطر
ابها الخوف من المستقبل ، والخوف من المفاجئات التي تحملها
سياسة عبد الناصر الخارجية ، كما كان الخوف يتملكها من ذلك
النظام الناصري «المغامر» • كانت البرجوازية تطمح الى استغلال
رساميلها بحرية ، والى العيش في البذخ ، وامتلاك السيارات
الاميركية بدلا من السيارات المصرية الصغيرة ، كما كان كبار
الملاكين العقاريين يطمحون الى الخلاص من «مظالم» الحكومة •
كانوا يريدون ان يصبحوا من جديد اسياد مصر اذ انهم لم يكونوا
يتقبلون ، حتى في المنام بان تتغير الحالة التي سادت مصر طوال
الوف من السنين عندما كانت السلطة بيد مالكي الثروات •

وكانت البرجوازية تختزن في داخلها استياء جميع الفئات
المالكة والطفيلية • غير انها لم تكن قادرة وحدها ، عام ١٩٧١ ،
على تنظيم وقيادة اي تحرك ضد النظام • اذ ان مرحلة التطور
الناصري السابقة كانت قد حرمت هذه الطبقة من امكانية تأسيس
مراكز نفوذ سياسية ذات وزن • فقد كانت احزابها مبعثرة ،
ومواقعها الاقتصادية متداعية • وبعد تأميمات ١٩٦١ — ١٩٦٤
لم تعد البرجوازية الكبرى ، وحتى الوسطى ، تمتلك وسائل
الانتاج • بل ان اهم الممثلين السياسيين لهذه البرجوازية
« القديمة » كانوا قد اصبحوا يعيشون خارج حدود مصر • غير
ان البرجوازية التجارية كانت لا تزال موجودة كما كانت
البرجوازية الريفية لا تزال موجودة ، بل تتسع نمواً • كما كانت
البرجوازية لا تزال تحتفظ بمواقعها في صناعة البناء ، وفي
الصناعات الثانوية •

وقد كان النظام الناصري يقوم بمحاولات متعددة لتوجيه
كل طاقات البرجوازية السياسية باتجاه خطه السياسي • لذلك
فقد كان يفتح في مؤسساته « صمامات امان » تتمكن البرجوازية
من خلالها عرض وجهات نظرها ومطاليبها • وكان يوجد على

الدوام في عهد عبد النـــاصر ، وبهـــذا الشكل او ذاك ، « تمثيل اجتماعي » للبرجوازية في المجموعة القيادية • وكان عبد الناصر يستخدم هـــذه الطريقة لكي « يحول » قسما هاما من طاقـــات البرجوازية السياسية الى مسارات محددة داخل النظام ! بل حتى لكي يحمل هذه الطاقات على المشـــاركة في تطبيق خط النظـــام السياسي •

ومع ذلك فان الظروف الموضوعية لم تكن تسمح دوما بان تجري الامور على هذا الشكل • فقد كانت البرجوازية المصرية لا تزال مؤثرة في سياسة البلاد ، بصورة غير مباشرة ، ومن خلال نشاطها الاقتصادي ، ومن خلال المناخ « الاخلاقي » الذي كانت تنشره بواسطة ممثلي البيروقراطية المصرية الغارقين في الفساد • ومن جهة اخرى كانت الاتجاهات المعادية للناصرية تنشأ وتترعرع دوما في الاوساط البرجوازية •

غير ان كل ذلك لم يمنع واقع ان البرجوازية المصرية كانت لا تزال في حالة من الضعف لا يسمح لها بان تقود بدون دعم من داخل السلطة ، حركة معادية بصراحة للتراث النـــاصري • ولهذا رأت في الاحداث التي جرت في مصر عام ١٩٧١ فرصة سياسية توفر لها الحظ للافلات من « وصـــاية » الناصرية ، ولكي تعود وتصبح قوة سياسية مستقلة في المجتمع المصري ، توطئة لتبوئها مركز القيادة •

وهكذا فعندما نشب صراع حاد على السلطة عـــام ١٩٧١ كانت البرجوازية المصرية تعرف الى اي جانب يجب لها ان تنحاز في هذا الصراع : فان الصلات الاجماعية ، والعواطف السياسية، والمصالح المادية، وكثير من الامور الاخرى كانت تدفعها للتحالف مع المجموعة التي كان يقودها الرئيس السادات •

ومع ذلـــك فان من المبـــالغة القول بان مجموعة الرئيس السادات كانت تشكل ، منـــذ ذلك الحـــين ، شيئـــا واحدا هي

والبرجوازية المصرية .

فانما تحدثنا عنه اعلاه يتعلق اساسا بالبرجوازية التقليدية القديمة كما كان حالها بعد سنوات الحكم الناصري . غير ان ثمة برجوازية اخرى « جديدة » نمت وترعرعت في السابق ولكن نفوذها امتد واتسع كثيرا بعد وصول السادات الى الحكم . ان طابع هذه البرجوازية الجديدة مرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف التي نشأت فيها وتطورت . فان الملايين من الجنيهات التي تم قبضها كعمولات على صفقات السمسرة، والرشاوى، والمضاربات في السوق السوداء ، وبيع التحف الثمينة ، ولقاء اذونات الاستيراد التي اعطيت لقاء رشاوى ، وعن طريق الاستفادة من التوظيفات في الخدمات العامة ، كل ذلك ادى الى النمو السريع للبرجوازية « الجديدة » التي اصبحت اخيرا هي وجهاز الدولة شيئا واحدا في ظل النظام الجديد . وقد انتدبت هذه البرجوازية ممثليها مباشرة الى المجموعة القيادية اي الى الحكومة واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي . بل ان « وحدة اشخاص » قد تكونت بين البرجوازية واقرب المقربين الى السلطة ، ومن ذلك علاقات المصاهرة بين الرئيس وابن المليونير المعروف عثمان احمد عثمان .

ويجدر التنويه بان هذه الروابط قد عقدت بصورة خاصة مع القسم الطفيلي من البرجوازية ، ثم وبواسطة هذا القسم، مع مجموع الطبقة البرجوازية . وان هذه الخصوصية في العلاقة لم تكن وقفا على النظام الذي نتحدث عنه اذ انها ميزة عامة لكافة الانظمة التي تتحول في العالم الثالث الى الطريق الرأسمالي .

ولا شك بان الامور ما كان لها ان تتطور بهذه الطريقة لو ان مصر كانت بلدا تسير بصورة « طبيعية » وخطوة خطوة في الطريق الرأسمالي . غير ان كون مصر بلدا سدد ضربة شديدة الى البرجوازية ويريد اليوم ان يعود الى الطريق الرأسمالي قد

تطلب مثل هذا التكتيك ، اي تكتيك التقارب مع البرجوازية شريحة بعد شريحة. وكان طبيعيا ان تكون اول شريحة برجوازية مستعدة للسير في هذه الطريق ، ابعد الشرائح ارتباطا بمصالح الاستقلال الاقتصادي ، واشدهاعداء للاشتراكية والتقدم .

ان ادراك جميع هذه الوقائع ضروري ليس فقط لانها تشكل احد سمات النظام الحالي في مصر ، بل ايضا لانها تسمح لنا بان نرى بوضوح وجود وتطور بعض التناقضات بين النظام وذلك القسم من البرجوازية الوطنية المصرية المستعد لتوظيف امواله في الانتاج ولكن الذي لا يشاطر النظام كل آرائه ، والذي لا يؤيد بالتالي جميع مبادراته السياسية . ويبرز هذا الواقع بصورة خاصة من خلال كون ممثلي البرجوازية الوطنية لا يؤيدون احيانا ، كما لا يجمعون في اي حين على تأييد كل اوجه سياسة «الانفتاح» . ذلك لان مصالحهم تصطدم بتسرع السلطة التي تسمح بتغلغل الرأسمال الاحتكاري الاجنبي الى البلاد دون رقيب او حسيب ، الامر الذي يؤدي الى تضييق دائرة نشاط البرجوازية الوطنية التي تطمح الى تحقيق الارباح بنفسها ولنفسها ، او في اسوأ الاحوال لمقاسمة الاجانب ارباحهم .

والان ، بعد ان القينا بعض الضوء على العلاقة بين نظام الرئيس السادات والبرجوازية المصرية ، لننظر الى المراحل الرئيسية التي اجتازتها سياسة « الانفتاح » .

لقد قلنا اعلاه ان الغاء الحراسات كان احد القرارات الاولى التي اتخذها الرئيس السادات لدى تسلمه الحكم . وكان معنى هذا التدبير انه يسعى لاقامة تحالف مع البرجوازية كطبقة ، مع كافة فئاتها ومجموعاتها . وكان الرئيس المصري يظهر بذلك كحام للملكية الفردية التي تعتبرها البرجوازية مقدسة .

ثم انتقل النظام فورا الى التدابير الهادفة الى تشجيع مشاركة البرجوازية في الاقتصاد الوطني . ومن المعروف ان الرئيس

عبد النـاصر كان قد طمح هو ايضـا ، في بعض مراحل الثورة (ولا سيمـا قبل ١٩٦١) الى ايجـاد ظروف مؤاتية لنشـاط البرجوازية • غير ان جميع التدابير التي اتخذها من اجل تشجيع التوظيف الخاص في القطاع الصناعي لم تنفع في مواجهة الميول الطفيلية التي لازمت البرجوازية المصرية منذ ولادتها، وفي مواجهة عدم حماسهـا لتحمل اي قسم من العبء الـذي سيترتب عن التنمية • ولقد كان من تقاليد البرجوازية المصرية « القديمة » ان تمتنع عن تطوير فروع الاقتصاد التي تتطلب توظيفات كبرى لا يمكن ان تعطي مردودا عاليا الا بعد فترة طويلة ، بعكس ما هو الامر في قطاعي البناء والتجـارة • وان « جمود » البرجوازية القديمة هذا كان احد الاسباب الرئيسية التي دفعت بعبدالناصر عام ١٩٦١ الى شن هجوم واسع ضد مواقع هذه البرجوازية ، بعد ان خاب امله في اسهام القطاع الخاص في تطوير البلاد •

ولكن ، اذا كانت البرجوازية « القديمة » قد تطبعت دوما بطابع طفيلي قوي، فان البرجوازية «الجديدة» التي نمت بشكل عاصف في ظل النظام الجديد ، كانت طفيلية بشكل مزدوج •

وفي حين سعى عبد النـاصر الى الحد من حرية النشـاط الطفيلي للبرجوازية (كان عبد الناصر يتحدث عن « الرأسمالية المستغلة ») ، والى انتزاع الفوائض التي تمتلكها لاستخدامهـا في التنمية الصناعية ، فان العهد الذي جاء بعده قد فتح امامهـا كافة مجالات النشاط الطفيلي •

وفي حـين ان عبد النـاصر قد حـد من نمو البرجوازية « الجديدة » ، ومنعها من ان تتطور لكي تصبح برجوازية كبرى ــ وكل ذلك انطلاقا من استراتيجية التنمية التي سهر الليالي في وضعها ــ فان العهد الذي جاء بعده قـد افسح امامهـا المجال للتحـالف مع الرأسمـال الاجنبي ، ولكي تنمو وتتطور في كل الاتجاهات •

ولقد ساعدت سياسة الانفتاح على كل ذلـك ، ولا تزال تساعد . ولنتوقف قليلا عند بعض الخطوات التي تمت في مصر بهذا الاتجاه .

لقد جرى الغاء جميع التضييقات التي كانت تحد من مجال النشاط امام الرساميل الخاصة . ولقد اصبح بامكان اي شخص يملك ثروة كبرى ان يباشر بالعمل في اي قطـاع من قطاعات الانتاج ، وذلك اما وحده واما بالمشاركة مع القطاع العام او مع الرأسماليين الاجانب . وفي اواخر ١٩٧٤ اصدر وزير الاسكان عثمان احمد عثمان امر خدمة رفع بموجبه الحد الاعلى لقيمة عقود المقاولة التي بامكان المؤسسات الخاصة التزامها ، كل مرة، من ١١٠ آلاف جنيه الى مليون جنيه مصري . وفيما بعد الغيت جميع الحدود .

وبذلك ، وهذا هو مغزى سيـاسة الانفتاح في مرحلتهـا الثانية ، فقد اصبحت البرجوازية الجديدة «الكومبرادور» على قدم المساواة مع المقاولين الاجانب ، مما يدل على ان «الانفتاح» على الرساميل الاجنبية بحجة الحاجة الى خبرة هذه الرساميل لم يكن ، بهـذا المعنى ، سوى الخطوة الاولى نحو فتح الابواب واسعة امـام « نشاط » تلـك البرجوازية . ويقول عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشؤون الماليـة والاقتصادية ان شمول الامتيازات التي تحظى بهـا الرساميل الاجنبية الرساميل المصرية الخاصة يهدف الى تنشيط القطاع الخاص ، الامر الذي يشكل « الهدف الاساسي » للخطة الثلاثية الجديدة التي تدخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٧ .

وفيما بعد اعطيت البرجوازية المصرية الحق في شراء اسهم مؤسسات الدولة . ويهدد هذا التدبير بحصول اخطر المضاعفات الاجتماعية والسياسية . ولقد تحدث الكثيرون عن ذلك بوصفه رجوعا عن التأميمات .

ولكن هل ان من الضروري حقا في مصر الرجوع عن التأميمات لكي يصبح القطاع الخاص هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد الوطني ؟ ان ذلك ليس ضروريا البتة ، في نظرنا • ان البرجوازية المصرية غير مستعدة ابدا لتكريس قواها بصورة جدية للنشاط الانتاجي ـ ذلك ما اقتنع به عبدالناصر بعدالتجربة المريرة ، ولا شك بان الفرصة ستتاح للسادات ايضا لكي يتأكد منه • وهذه البرجوازية تستطيع ان تتأقلم مع الوضع الذي يقوم فيه القطاع العام ببناء اغلى الانشاءات كلفة ، وعلى حساب الجماهير الكادحة ، في حين يكون دورها هو دور الاشراف والرقابة على هذا القطاع عن طريق المشاركة الجزئية فيه او بالاعتماد على العناصر البرجوازية المتغلغلة في قيادته •

تغيير طبيعة القطاع العام

هناك ثلاثة معيارات على الاقل كان يمكن بواسطتها التمييز بين طبيعة القطاع العام المصري وطبيعة القطاع العام التقليدي في اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة وفي اغلبية البلدان النامية •

اولا ـ من المعروف بان الاهمية العددية للاموال المؤممة لا تضمن لوحدها ، في غياب شروط سياسية محددة ، تغير الطبيعة الاجتماعية ـ الاقتصادية لهذه الاموال • ومع ذلك فان بامكاننا ان نلاحظ الظاهرة الآتية : وهي انه بعد اجتياز حد معين، فان النمو الكمي لملكية الدولة ينقلنا بصورة مباشرة ، في بلد غير اشتراكي ، الى تغيرات نوعية في البنيان السياسي للبلد المعني ، والى تحولات في الطبيعة الاجتماعية ـ الاقتصادية لملكية الدولة •

وهذا ما جرى في مصر • فان ملكية الدولة كانت قد اتخذت فيها اشكالا واحجاما الى درجة ان القطاع العام ، الذي تعدى دور الجهاز الاقتصادي المساعد ، قد تحول الى قوة مستقلة ،

الى قائد حقيقي لعملية التنمية • ولم يكن اي قطـاع اقتصادي آخر قابل للمقارنة معه لا من حيث كفـاءاته الانتاجية ، ولا من حيث عدد العاملين فيه، ولا من حيث حجم التوظيفات المحققة•••

ثانيا ــ ان القطاع العـام التقليدي في البلدان الرأسمالية يتأسس بصورة عامة في القطاعات التي للطبقة البرجوازية كلهـا مصلحة في تطويرها وفي ابقائها عند مستوى رفيع (مثل انتـاج الطاقة ، والنقليات والاتصالات) ، او ايضا في الفروع التي تعاني من العجز بصورة كـاملة او نسبية ، او التي يتطلب تطويرهـا نفقات كبرى من اجل تجديد رأسمالها الثابت •

اما في مصر فقد تم تأميم فروع بكاملها ليس لانهـا تعمل بخسارة او بربح ، او لانها كانت « مفيدة » او « غير مفيدة » للبرجوازية ، بل انطلاقا من معيار واحد هو : موقعها وأهميتهـا بالنسبة للاقتصاد الوطني • وهكذا فان التأميم لم يكن فيها مسألة « ثانوية » تخدم مصالح طبقة الرأسماليين بمجموعها ، بل عملا يكرس القطيعة بين قيادة البلاد السياسية والبرجوازية الوطنية • وكان هـذا التأميم يتم في جو من الاندفاع الثوري ، وبشكل تناحري وصدامي •

كما ان نفي مبدأ الملكية الخاصة يجد تعبيرا له ، الى حـد ما ، في الوسائل المستخدمة (فكثيرا مـا كان التأميم يتم بدون تعويض) • وهكذا فان القطاع العام الذي نشأ انطلاقا من هـذا التأميم الثوري كان يحمل معه آثار هذا النفي • وعليـه ، فان ملكية الدولة ، وكذلك نوع الاقتصاد الخاص الذي نتج عنها ، كانا يحملان سمات معادية للرأسمالية •

وعندما اخذ القطاع العـام ينمو عن طريق تشييد وحدات صناعية جديدة ، فان هذه السمات المعادية للرأسمالية قد اخذت تبرز بمزيد من الوضوح • وكلما كان القطاع العام ينمو ويتسع كان يزداد ابتعادا عن المبادىء الرأسمالية في تنظيم الانتاج • ومن

ذلك ان مبادىء لتنظيم الانتاج مثل البرمجة ، ومشاركة العمال في ادارة الانتاج (وان ظلت هـذه المشاركة اسميـة في بعض الحالات) قد جرى اعتمادها في القطاع العام •

كما ان التوجه المعادي للرأسمالية كان يظهر ايضا من خلال ان اسهم مؤسسات القطاع العام لم تكن تطرح للاكتتاب العام ، ومن واقع انه لم يكن ليسمح لممثلي القطاع الخاص بالمساهمة في ادارة شؤونه • بل بالعكس من ذلـك اذ ان الاتجـاه كان نحو توسيع نفوذ القطاع العام الى الخـارج ، الى القطـاع الخاص (وذلك بطرق عديدة منها تحديد برنامج الانتاج في هذا القطاع بصورة او باخرى) •

ثالثا ــ لنقل اخيرا ان الكفاح الذي كان نظام عبد الناصر يخوضه ضد الامبريالية والرجعية على صعيد السياسة الخارجية كان يحدد في احيان كثيرة اختيار الادوات التي يقتضي استخدامها في ميدان السياسة الداخلية • ومن الطبيعي تماما في هذه الظروف ان يعكس القطـاع العـام ، الذي هو الاداة الاولى التي كان يستخدمها النظام في تطبيق سياسته في الميدان الاقتصادي ، ان يعكس هذه الاتجاهات التي كانت بارزة الوضوح في سيـاسة المجموعة الحاكمة في العهد الناصري •

وهكذا ، وبالاستنـاد الى هذه الخصائص الثـلاث كان العديد من العلماء يتحدثون عن الطابع « الانتقالي » للقطاع العام المصري ، وعن تحوله باتجاه مبادىء تنظيم الانتاج الاشتراكية ، وعن عمليـة نضوج شكل للملكية ارفع من الوجهة التاريخية ، شكلا جماعيا ، واشتراكيا •

ولم يكن بامكان هذه العملية ان تتطور قدمـا الا بوجود هذه الخصائص الثلاث المذكورة اعلاه • ولكن ما ان يزول احد هذه الخصائص الثلاث حتى كنا نشاهد نمو عملية تآكل الطابع المعادي للرأسمالية في قطاع الدولة ، عملية تغير محتواه الاجتماعي

والاقتصادي .

وبالواقع ماذا طرأ على القطاع العـام المصري بعد مجيء السادات الى السلطة ؟

ان اعادة النظر الجوهرية في سياسة النظام ازاء البرجوازية قد وجدت تعبيرا عنها في محاولات التراجع عن الطريق الثوري وعن طريق «التصادم» مع البرجوازية ، وهي الطريق الذي سبق وان سلكه القطاع العام المصري في الماضي. وقد تم رفع الحراسات ثم التراجع عن بعض التأميمات . وتجدر الملاحظة بان الحملـة ضد الحراسات والتأميمات قد اكتفت، في مرحلة اولى، بان تكون ذات طابع رمزي ، سياسي ، وانها كانت تهدف اساسا الى اعـادة ثقة البرجوازية المصرية بالحكم . وقد اطلقت حملة دعاية ركزت على ان التأميمات قد تمت بصورة غير طبيعية في عهد عبدالناصر، ورافقها العديد من « التجاوزات » وانها ادت الى تجاوز القطاع العـام للحدود التي كان يجب ان يقف عنـدها اسوة بالبلدان الرأسمالية التي جرت فيها تأميمات .

وان المحاولات التي بذلت من اجل وضع القطـاع العـام المصري على قدم المساواة مع القطاع العام البريطاني، والسويدي او النمساوي ، تدل على ان هدف الهجوم لم يكن القطاع العام بحد ذاته بل الاشكال الثوزية التي تمت بها اقامة هذا القطاع ، وطابعه المعادي للرأسمالية ، والمواقع التي تحتلها . وفيمـا بعد لجأت القيادة المصرية الى اعادة النظر في مقومات القطاع العـام بهدف تحويله الى قطاع عام رأسمالي تقليدي .

وقد بوشر باتخاذ تدابير تهـدف الى تضييق مجـال تأثير القطاع العام على الاقتصاد . ومن جملة هذه التدابير ، بل من اولاها ، الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية . وبالواقع فان الغـاء هذا الاحتكار كان يفقد القطاع العام واحدة من العوامل الاساسية التي كانت تسمح له بالتأثير على تطور القطاع الخاص.

كما تمت اعادة النظر بصورة عميقة في مبادىء تنظيم انتاج القطاع العام نفسه • فقد الغيت احكام التشريع التقدمي التي كانت تنص على مشاركة العمال في مجالس ادارة الشركات وحول حصة العمال في الارباح ، وذلك بالنسبة الى مؤسسات القطاع العام التي تقوم بتنفيذ مشاريع مشتركة مع الرساميل الاجنبية • وقد تم ، بكل بساطة ، وضع هذا القسم من القطاع العام خارج الخطة الاقتصادية العامة للدولة •

وجرى ، من جهة اخرى ، اعادة تنظيم مجالس ادارة شركات القطاع العام • من ذلك انه اصبح على مجالس ادارة هذه الشركات ان تضم اليها « اختصاصيين اداريين من الخارج » اي بكلمة اخرى ممثلين للقطاع الخاص • واصبح لكل رأسمالي يوظف قسما من امواله في مؤسسات القطاع العام الحق في التمثيل داخل مجالس الادارة بنسبة مساهمته في رأس المال • واصبح لمجالس ادارة شركات الدولة حق التقرير في كل الامور بدون استثناء ، كما اصبحت القرارات تتخذ بأغلبية الثلثين • ويمكن ان نعطي مثالا على مغزى هذه التعديلات : فاذا ما اتخذ مجلس الادارة تحت ضغط ممثلي الرأسمال الخاص ، قرارا يتعارض مع الخطة ، فان هذا القرار يصبح نافذا ولا يعود بوسع اي كان تغييره ، حتى الوزير المختص •

وقد حصلت مؤسسات القطاع العام على الحرية المطلقة في الميدان المالي ، بما في ذلك حرية الاعتماد على شتى مصادر التمويل ، بما فيها القروض والاعتمادات من المصارف الاجنبية • ولم يعد لاجهزة الدولة الحق في الاشراف على التجارة الخارجية ، وعلى استخدام اليد العاملة او صرفها من الخدمة •

وفي ايار ١٩٧٥ اتخذ قرار ذو اهمية اساسية حول بيع اسهم مؤسسات القطاع العام الى الرأسمال الخاص ، وخصوصا عن طريق الاكتتاب • ويسجل هذا التدبير بداية مرحلة جديدة جذريا

في سياسة اعادة النظر في اسس القطاع العام ٠

ويقول الوزير السابق فؤاد مرسي انه قد بوشر ببيع اسهم الدولة بحجة اقامة « مجتمع المنتجين » وتحت شعار « تمليك العمال » ٠ غير انه لا يوجد عامل واحد يملك من المال ما يسمح له بشراء سهم واحد٠ ولكن لنفترض ان احدا منهم اشترى سهما او سهمين في المجمّع التعديني فهل يعني ذلك انه اصبح شريكا في رأسماله ؟ وانه اصبح عضوا في طبقة المالكين ؟ ولكن الذي حصل فعلا هو ان البرجوازية قد اشترت جزءا من هذه الاسهم٠

غير ان ظروف الحرب ووضع البلاد الاقتصادي السيء لم يسمح للقادة المصريين بحسم مسألة القطاع العام عن طريق الغاء التأميمات ٠ ومن جهة اخرى فان حالة القطاع الخاص في الوقت الراهن ، وكذلك ضعف البرجوازية المصرية وطفيليتها ، يمنعان تسليمها دفة التنمية الاقتصادية ٠

وقد اختار نظام السادات طريقا اخرى وان كان الهدف النهائي هو ايضا تصفية القطاع العام بالصورة التي كان يتميز فيها ٠ وهذه الطريق هي طريق اعادة النظر جذريا بالطبيعة الاجتماعية الاقتصادية للقطاع العام وتحويله الى قطاع عام رأسمالي تقليدي٠ ومن اجل تحقيق هذا الهدف اعطيت مؤسسات القطاع العام استقلالا اقتصاديا كاملا ، والغيت روابطها بالخطة، وسمح لممثلي البرجوازية بدخول مجالس ادارة مؤسسات الدولة، وغيرها من التدابير الاخرى ٠ ولا شك بانه لا توجد في الوقت الحاضر امكانيات كبيرة تسمح بتحجيم القطاع العام ٠ غير انه لا توجد ايضا اية حدود تمنع اعادة تنظيمه بحيث يتاح للبرجوازية المصرية ان تنمو وان تحقق الارباح على اكتافه ٠

مأزق سياسة السادات

لدى تقديم جردة بكل ما يعتبره السادات « افضالا » امام البلاد والشعب ، هاكم كيف يمكن ان نجمع ـ بصورة مبسطة الى حد ما ـ « انجازات » ووعود الرئيس المصري :

١ ـ « اشاعة الديمقراطية في المجتمع المصري » ، والتخلي عن « ممارسات الماضي الديكتاتورية » •

٢ ـ « تحويل الجيش المصري الى قوة مؤهلة للقتال » ، باعتبار ان اثبات هذه الصفة قد جرى تحقيقه ، لاول مرة في التاريخ ، في تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٧٣ •

٣ ـ اعادة توجيه سياسة مصر الخارجية ، وهو تدبير ، كما يزعم ، يتيح استعادة الاراضي التي اجتاحتها اسرائيل في حزيران ١٩٦٧ •

٤ ـ المجال المفتوح المتروك للمبادرة الفرعية ، المزعوم انه يؤدي الى تثبيت الوضع الاقتصادي وانهاض مستوى معيشة السكان •

وبمضاعفة الاوصاف البديعة لـ « التغيرات » و «الانجازات الكبيرة » و « الانتصارات » ـ الاعتيادية ، فان جميع خطب السادات مزينة بهذا النوع من الاوصاف ـ ان الرئيس المصري

يعتقد بأنه يعزز نظامه ، ويجعله شعبيــا لدى الجماهير • فلنمعن النظــر في كل موقف من هــذه المواقف • ولنحللهــا بصورة موضوعية ، بعد ان نكون قد نزعنا غشاء الدعاية عنه •

المسألة الاولى : «اشاعة الديمقراطية في المجتمع المصري» • مؤكد انالسادات قد اتخذ عددا معينا منالتدابير فيهذا الاتجاه• ولكن اية تدابير ؟ لقد استطاع الناصريون والناصريونالیساريون ان يكون لهم حزبهم السياسي ، وهذا شيء جيد في حد ذاته • ولكن بأي ثمن ؟ لقد تلقت العناصر اليمينية هي ايضــا امكانية الحصول على حزبها السياسي • ان السلطة كلها هي في ايــدي الســادات ومن يحيطون به بصورة مباشرة ، الذين يتحكمون بهده السلطة في وقاحة ، وهكذا فان هــذا التدبير قد افــاد ، بالدرجة الاولى، انصار الساداتاي « جماعةالوسط » ، واقصى اليمين •

وفي الوقت الذي كانت البلاد بأسرها تعرف فيه الى ايحد كانت الافكار الناصرية والافكار التقــدمية الاخرى منتشرة ، فان الحزب اليساري لم يتمكن من الحصول على عدد كبير كفاية من المقاعد في مجلس الامة• انالسادات ووسطه يهزونالاكتاف: فـ « الديمقراطية » هي التي حــددت الانتخابات ، والانتخابات هي التي حددت عدد المقاعد • ولكن ماذا لو ان نتائج الاقتراع جرى تزويرهــا ؟ واذا كان السادات وممدوح ســالم وآخرون يقررون مسبقا مجرى وحصيلة الانتخابات ؟ واذا كان احصــاء الاصوات لا يخدم الا فياعطائها طابعا « شرعيا » ، «ديمقراطيا»؟

ان « الديمقراطية » على طريقة السادات لا تستبعد اطلاقا حق الرئيس في تحديد الاحزاب التي ينبغي وتلك التي لا ينبغي ان توجد في البلاد ! بل بالعكس ، فهي تفترض ذلــك • ويتعلق الامر ليس فقط بحظر احزاب سياسية معينة ، بل بحظر ان تكون لفئات اجتماعية كاملة اساسية في اي مجتمع كان احزابها الخاصة

بها • لقد صرح السادات ، خلال احدى مقابلاته الصحفية ، في كانون الثاني ١٩٧٧ ، بان « العمال بمقدار ما هم ينتسبون الى الجميع » (!) فانهم لا ينبغي ، مصر ، ان يملكوا حزبا على حدة• ثم اضاف السادات الى ذلك قوله انه لن يسمح بذلـك • هكذا قرر ، وهذا كل شيء • أليس هذا اعلى تجلٍّ من تجليات « الديمقراطية » ؟

لكن هذا لا يعني انه يتصرف دائمـا على هذا النحو • اذ يحدث له ان « يستشير الشعب » !•

ويهتف السادات : « انكم بتعبـيركم عن ارادتكم اثنـاء الاستفتـاءات ، فانكم تقررون انتم انفسكم مصـير البلاد في اللحظات المتأوجة من تاريخهـا » • « استفتـاء الشعب » ، ان اللافتـة هي ، في الواقع ، ديمقراطيـة • ولكن ، ما هي هـذه «الاستفتاءات» ؟ لقد جرى آخرها في التاريخ خلال الايام الاولى من شباط ١٩٧٧ وكان الامر يتعلق ، بصورة لاحقة ،بالموافقة على « التدابير الاستثنائية » التي اتخذهـا السادات ضد العنـاصر التقدمية اثناء وبعد التظاهرات الشعبية التي جرت في جميع انحاء البلاد في كانون الثـاني • لقد بلغت اصوات الـ « مع » ٩٩،٤٣ بالماية ، لا اكثر ولا اقل • وكأنمـا الآلاف من الاشخاص الذين تظاهروا عشية الاستفتاء في البلاد كانوا يحملون لا شعارات ضد السادات (وهذا الواقع يعترف به الجميع ، وطابعه البديهي هو بحيث انه من المستحيل عدم الاقرار به) وانما شعارات مؤيـدة للسادات • ان جريدة الدايلي تلغراف ، اللندنية ، لدى حديثها عن هذا الاستفتاء حول القانون المسمى قانون « الدفـاع عن الوحدة الوطنية وأمن المواطنين » ، تساءلت مـا اذا كان جميع السكان الذين اشتركوا في هـذا « المشهد » قد استطـاعوا ان يشكلوا في مجموعهم ١٠ بالماية (!) من السكان •

ان كل مراقب جدي سيدرك ان الرقم ٩٩ مضافا اليه عدة

كسور في المابة قد جرى تزويره بدون اي حياء • وقد قال صحفي مصري « ان فقدان الحياء بلغ درجة قارب معها الغباء • فلو انهم نشروا ، مثلا ، الرقم ٧٠ ونيف ، او حتى ٨٠ مع بعض الكسور في المابة ، اذن لكان احد صدق ذلك • ولكن الادعاء بان مصر بأسرها تؤيد السادات الذي عاقب بقسوة التظاهرات التي اشتركت فيها مصر بأسرها او تعاطفت معها هو حماقة هائلة » •

« التخلي عن ممارسات الماضي الديكتاتورية » ، في اي شيء يتجسد ذلك ؟ أفي كون السادات يعطي اوامر لـ « المحاكم المصرية التي حصلت ، لاول مرة على الاستقلال » ، والتي تضاعف ، بدون اي اساس ، الاحكام ضد خصومه السياسيين ؟ هكذا استعمل السادات القضاء ضد اللواء صادق، وزير الحربية السابق ، لمنعه من انتقاد الرئيس ، بل واكثر، لاجتناب ان يتجاسر آخرون على « الانعتاق » على غراره • ولكن أفلا يتجسد « التخلي عن الممارسات الديكتاتورية » بالاصح في ان قانونا قد اصدر — لاول مرة في تاريخ مصر ، في الواقع — وهو ينص على ان كل عامل يشترك في اضراب او في تظاهرة مهدد بـ ١٥ عاما من الاشغال الشاقة ؟

ويعلن السادات قائلا : « ان عمليات التوقيف لا تجري، في البلاد ، الا بموافقة النائب العام ، وهذا يضمن احترام القواعد القانونية والديمقراطية ، وهو وضع مجهول تماما في الماضي» • « يتمتع المعتقلون بالاذن بان يتلقوا مآكل معدة في المنزل، وذلك لم يكن له وجود في السابق » ، هكذا يتجاوب مع السادات بصوت معسول داخله الحنان والرقة البعض من الصحفيين الذين وضعوا منذ زمن طويل قلمهم في خدمة الطغاة ، والمقصود هنا السادات بصورة خاصة • وكأنما الاعتقال بسبب الاشتراك في تظاهرة سلمية كان عملا قانونيا وديمقراطيا • وكأنما التبليغات القضائية والمحاكمات ضد الاشخاص المعتقلين على هذا النحو لم

تكن مهزلة بحتة واهانة لآلهة العدل .

وهاكم ما كتبته مجلةروز اليوسف حول المناقشات القضائية في قضية مواطنين مصريين متهمين بانهم «حرضوا على الاضطرابات في يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني » وبالانتساب « الى المنظمات الشيوعية السرية » . ونقرأ في المجلة ان « ديمقراطيي » السادات كانوا يطلقون مذكرات التوقيف بأعداد لا تحصى ، ويسجنون الناس يمينا ويسارا ، بدون اي سبب قانوني . وهكذا علم بان احد الذين « اتهموا » بـ « الاشتراك في المؤامرة والتحريض على حريق متعمد للقاهرة » كان يعمل منذ تسعة اعوام في الخارج ، في الفرع الباريسي للاونيسكو . وكان متهم آخر يعمل في اليمن، وكانت آخر زيارة له لمصر تسبق بثمانية اشهر الاحداث المذكورة. وهناك شخص ثالث ، هو محمود القيسوني ، توفي قبل ثمانية ايام من التظاهرات . وفي حالة متهم رابع كان ثمة « مستمسك » من هذا النوع لادانته. وتقول مجلة «روز اليوسف» ساخرة ، والمعروف انها تصدر في ١٥٠ الف نسخة عن الاتحاد الاشتراكي العربي : « بمعالجة من هذا النوع ، لن يبقى مكان كاف لجميع «المجرمين» في سجون مصر » . وخامس هو مصطفى رفاعت ، وهو طالب ، اتهم بالانتساب الى « الماركسيين » لانه كان يقتني، لدى التنقيب اثناء فترة اعتقاله ، رواية « الأم » لغوركي.

وهناك علامةاخرى على «القانونية والشرعية والديمقراطية» : فان المحامين المدافعين لم يكونوا يقبلون في جلسات المحاكم حين كان يجري النظر في قضايا هؤلاء «المحرضين» او هؤلاء «الاعضاء للمنظمات الشيوعية » . وعديدون هم المحامون الذين وجدوا هم انفسهم في مقاعد المتهمين . وهاكم ما صرح به احد هؤلاء المحامين ز. مراد ، قال : « لا فضر العدل ، ولا القانون ، لا يحق لهما ادانة الاشخاص بسبب الواقعة الوحيدة وهي انضمامهم الى تظاهرة سلمية لكي يقولوا « لا » قوية لتدابير الحكومة التي

تمس مصالحهم الحيوية » •

حسنا وفي الواقع فان مصر لم تكن قد عرفت هذا النوع من الديمقراطية منذ عام ١٩٥٢ !

واليكم مثالا آخر لـ « الديمقراطية » : ان كمال الدين حسين ، وهو نائب سابق لرئيس مصر ، ونائب في مجلس الامة ، قد حرم ، دون اي بحث او مداولة ، و « فورا » من تفويضه النيابي • لماذا ؟ « ذلك ، كما كتبت عن حق جريدة « الدايلي تلغراف » ، (ولسوء الحظ فالصحف الاجنبية تتكلم عن هذه القضية اكثر من صحف القاهرة ، وذلك هو ، ولا شك ، مؤشر آخر على « الديمقراطية » على طريقة السادات •) لانه تجاسر على ان يقول علنا ما كان الجميع يعرفونه قبلا وبخاصة ان الاستفتاء كان مزورا » •

وبتسمية الاشياء بأسمائها ، يمكن القول انحقوق الانسان تداس بالاقدام ، في الآونة الاخيرة ، في مصر • وهي حقوق يستهزيء بها التشريع ، الذي يهدد بالاشغال الشاقة الممارسة الاولية للحق الديمقراطي بالاشتراك في تظاهرة سلمية• ويستهزيء بها البوليس ، الذي يوقف جميع اولئك الذين ينتقدون النظام القائم ، الاكثر تعارضا باستمرار مع مصالح السكان الحيوية • وتستهزيء بها « العدالة » ، التي تتصرف بصورة تعسفية • وباختصار ، فقد ديست العدالة في مصر بالاقدام بواسطةالتدابير التي يمارسها النظام لكي يتيح لحفنة من الطفيليين من اصحاب الامتيازات الاغتناء على حساب جماهير الشعب ، المتزايد الفقر باستمرار •

تلك هي في الحقيقة قيمة الثرثرات حول « اشاعة الديمقراطية » في حياة البلاد الاجتماعية والسياسية • وتلك هي حقيقة « الدعامة الاولى » التي اراد انور السادات ان يقيم عليها سلطته • .

وقد كتبت « الديلي تلغراف » ايضا : « لقد رأى السادات نفسه مجبرا على العودة الى خشبة الخلاص القديمة ، بقيامه كل شهرين بألاعيب من الشعوذة لتحويل انتباه السكان عن مشاكلهم الحيوية . هكذا يجري تغيير الوزراء ، ويوعد بخطط هائلة للتنمية ، وتعلن الاراء حول السياسة العظيمة » .

الاراء حول السياسة العظيمة لتحويل السكان عن قضاياهم الحيوية ... بصورة ملموسة ، تتخذ هذه الاحاديث دائما اكثر فأكثر شكل « كشف » حول سياسة الاتحاد السوفياتي ازاء مصر . واذا ما احصيت عدد السطور الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي في اي عدد خلال الاشهر الاخيرة من جريدتي الاخبار والاهرام او ايضا من مجلة آخر ساعة ، دون الحديث عن مجلة « اوكتوبر » الجديدة ، فستلاحظ انها اكثر بكثير من السطور التي تنتقد فيها اسرائيل وسياستها . فما هذا ان لم يكن غاية الوقاحة وانتهاك الحرمات الى اقصى حد .

لقد اخذت اسرائيل اراضينا ، والاتحاد السوفياتي لم يتخلَّ ابدا عن طلبه بان تعاد لنا هذه الاراضي . لقد فرضت اسرائيل علينا هزيمة ساحقة عام ١٩٦٧ ، بتدميرها كل الآلة الحربية لمصر وسوريا . وكنا مهددين بان نعيش اعواما طويلة راكعين امام معتد مسلح حتى الاسنان . حينئذ اعاد الاتحاد السوفياتي تسليح الجيش المصري بصورة كاملة ، مزودا اياه بآلاف من الدبابات وبمئات من الطائرات . وفعل نفس الشيء لاجل سوريا . فلمن كانت الاسلحة التي كانت لدينا في الايام المشهودة في اوكتوبر ١٩٧٣ حين استعاد الجنود المصريون والسوريون والعراقيون شرف الامة العربية ، بصرف النظر عن الخطط التي جرى ترتيبها ازاء هذه الحرب من قبل الرئيس المصري مع كيسنجر ؟ وهذه الاسلحة هل اعطتنا اياها الولايات المتحدة ، التي كان السادات قد بدأ مغازلتها في ذلك الحين ؟

كان الاسرائيليون يقصفون المدارس والمصانع المصرية قصفا شاملا ٠ حينئذ قام الطيارون الروس بحماية سماء مصر ٠ وكانت تلك هي اللحظة الاشد خطرا ، حيث كما كان الرئيس عبد الناصر يقول ، اراد الاسرائيليون ان يسحقوا تحت القنابل ارادة المقاومة لدى الشعب المصري ٠ وهل نستطيع، نحن العرب، ان ننسى بان شبانا روس قد سفحوا دماءهم في سبيل ارضنا ؟

اننا نذكر جميعا انه عشية الحرب ، ارتفعت اصوات في مصر مدعية بأن الاسلحة السوفياتية كانت قديمة الطراز ٠ وجميع هذه الأصوات قد غطتها طلقات صواريخ سام ـ ٦ وسام ـ ٧ التي كانت تسقط طائرات الفانتوم الاسرائيلية ، وعمليات قصف «الصواريخ الصغيرة جدا» التي كانت تفجر الدبابات الاسرائيلية ٠ لكن هذه الاصوات سمعت مجددا ، منذ ان تبدد دخان هذه الانفجارات وعاد الصمت الى ميادين القتال ٠ أفلا نخجل ، نحن العرب ، عن المرتدين ، الذين ما ان اصبحوا خارج الخطر ، حتى اخذوا يرجمون ذلك الذي خف لمساعدتنا ؟ فهل هذا جدير بامتنا ؟

اليوم، نحن نعتبر بمثابة شيء بديهي وجود مجموعة اسوان الكهرمائية ، وان محطة توليد كهرباء السد العالي تقدم كمية هائلة من التيار الكهربائي الصناعي ٠ ونعتبر بمثابة شيء بديهي واقع ان مجمعا تعدينيا يعمل في حلوان ، كما يعمل العديد من المؤسسات الصناعية الاخرى التي بفضلها تحتل مصر مرتبتها بصفتها البلد الاهم صناعيا في العالم العربي ٠ كل هذا يبدو لنا طبيعيا جدا ٠ ولكن جاء وقت كانت مصر تطلب لاجل هذا كله قروضا ومساعدة تقنية من الغرب ، في حين كان الغرب يقابلها برفض قاطع ٠ وجاء وقت اخرج الاتحاد السوفياتي فيه مصر من المأزق ، واضعا تحت تصرفها قروضا ومؤازرته ويده العاملة ٠

لقد جاء وقت ، في عهد عبد الناصر ، توجهت فيه مصر الى الغرب للحصول على اسلحة ، لكنها قوبلت برفض قاطع ٠ وقد

جرى ذلك في وقت كانت فيه الاسلحة تصل متدفقة من الغرب الى اسرائيل • حينئذ قدم الاتحاد السوفياتي كل ما هو ضروري ليعيد الى الجيش المصري قيمته القتالية •

وبعد عدوان ١٩٦٧ قام الاتحاد السوفياتي بصورة مجانية بتعويض جميع الخسائر التي اصابت مصر بالاسلحة • وكان ذلك في اللحظة ـ ويجب ان لا ننس هذا ايضا ـ التي بعد ان استولى فيها الاسرائيليون على العديد من انواع الأسلحة العصرية السوفياتية ـ وكانت الاسلحة سليمة دون مس ـ فقد سلموها الى الاميركيين «لاغراض دراسية» • وقد اظهر الاتحاد السوفياتي انه على مستوى القضية : فهو لم يستغل الموقف طالبا تسديد حسابات له • انه ، بشهامة ، قدم لنا ، مجانا ، مساعدة جديدة • والذين كانوا في مصر ، في ذلك العهد (والذين لم يكونوا هناك) باستطاعتهم ان يقرأوا « الطريق الى رمضان » وهو كتاب محمد حسنين هيكل الذي صدر في لندن ، هذا اذا كان باستطاعتهم الحصول عليه في مصر « الديمقراطية » ، يتذكرون ان الجنرال لياتشنكو ورجاله وصل بهم امر المؤازرة الى حد انهم قاموا بواسطة رفوش الردامين بحفر الاستحكامات للجنود المصريين في الضفة الغربية للقناة ، بانين اعمالا دفاعية ، وانطلاقا من لا شيء تقريبا ، كانوا يعدون الجيش المصري للعمليات •

وبمثابة قرض قدم لنا الاتحاد السوفياتي ، في التالي ، جميع الاسلحة ، وتلك بالضبط التي اثبتت انها لا غبار عليها اثناء حرب اوكتوبر •

ألا يخجل السادات من ان يطلب اليوم الى الاتحاد السوفياتي ان يمنحنا مهلة بضع عشرات من السنين لدفع ديوننا ، في حين انه يفي بصورة دقيقة بالمواعيد المحددة جميع ديونه الى الغرب • لكن هناك ما هو اكثر من ذلك : فانما بالنقد تدفع مصر

ديونها للمدينين الغربيين ، في حين انها تقدم للاتحاد السوفياتي بضائع لا تجد آخذا لها في بلدان اخرى ، لكن انتاجها يحيي مئات الآلاف من الشغيلة المصريين . في هذه الشروط يطلب السادات مهلة . وهو يتطلبها بشدة . ويقوم بالتضليل الاعلامي، فوق كل ذلك، متهما الاتحاد السوفياتي بجميع الخطايا الاصلية. اقرأوا مثلا مقال موسى صبري المنشور في ٢٢ شباط والذي يقول فيه ان الاتحاد السوفياتي « يمتص » العملات الصعبة من مصر وان هذا ، حسب زعم صبري ، هو سبب جميع الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها البلاد .

فهل ان اغتياب ذلك الذي اقرضك في وقت صعب ، هو افضل طريقة لمكافأة الخير الذي فعل تجاهك ؟ وهل ان الكذب والافتراء ضد ذلك الذي قدم لنا المساعدة مع التصرف بصورة جيدة ازاء ذلك الذي ضربنا وشهر بنا ، جديران بامتنا ؟

انالسادات هو شخصيا مسؤول عنجميع هذه الافتراءات. وهو بتشويهه الوقائع ، يغذي باستمرار التضليل الاعلامي في صدد السياسة التي يمارسها الاتحاد السوفياتي . ولعل هذا الواقع يتجسد بوجهه الاكثر تناقضا في مذكرات السادات التي نشرت في مجلة « اوكتوبر » . وما اكثر ما تضمنت هذه « المذكرات » : اتهامات اطلقت ضد موسكو لعدم تقديمها مساعدة فعالة في الكفاح ضد العدوان الاسرائيلي ، تصريحات تسود المهمة النبيلة التي قام بها الاختصاصيون العسكريون السوفياتيون في مصر ، « عمليات اماطة اللثام » عن اعمالموسكو التي جرى على اثرها « فرض » المعاهدة على مصر . وكأنمجلس الامة لم يتبنّ ، بعد حرب اوكتوبر قرارا خاصا يشكر الاتحاد السوفياتي على المساعدة التي مارست اثرا حاسما على سير العمليات العسكرية . وكأن حافظ اسماعيل ، مستشار الرئيس لمسائل الامن ، لم يقل ، بعد الحرب انه كلما كان يسمع في

هيلوبوليس ، كل ١٥ او ٢٠ دقيقة ، هدير الطائرات التي كانت تمر فوق رأسه ـ كان ذلـك هو الجسر الجوي الروسي اثنـاء العمل ـ فانه كان يشعر بان « روحه اكثر اطمئنـانا » . وكأن السادات نفسه ـ لا سواه ـ لم يصرح في صدد المعاهدة المصرية ـ السوفياتية ، في مجلس الامة ، يوم ٢ حزيران ١٩٧١ : « لقد اردنا هذه المعاهدة وقمنا بتوقيعها، مضيفين ضمانات جديدة لنجاح نضالنا . لقد سعيت الى المعاهدة مع الاتحاد السوفياتي لصالح مستقبلنا ومستقبل من سيأتي بعدنا » .

« لقد اردنا هذه المعاهدة .. وقد سعيت الى المعـاهدة » هذه الآراء قد قيلت عام ١٩٧١ . اما « مذكرات » انور السادات فنقرأ فيها « لقد فرضت علينا المعاهدة » . فهل يعتقـد ان ذاكرة الشعب قصيرة ؟ او انها ايضا الوقاحة والتجديف اللذان يسيطران؟

وحالات غضب السادات ، التي لم يسبق لها مثيل ولا هي عرفت في الممارسة الدبلوماسية ، ضد القـادة السوفيات الذين التقى بهم في القاهرة ؟ ان هذه الهجمات المباغتة تقـارب الزقاقية السياسية .

لماذا تحتاج جماعة السادات الحاكمة الى كل هذا ؟ ان احد الاهداف الاساسية التي تتابعها الحملة المعـادية لسوفيـات قد ذكرته الجريدة الانجليزية المذكورة اعلاه : انه « الارنب » الذي يخرجه الرئيس بصورة دورية من قبعته لتحويل انتبـاه السكان المصريين عن المسائل الحيوية التي تسجل تعارضا جذريا بين مصالح الشعب ومصالح السادات . لكن ثمة هدفا آخر ، موازيا لذلك. ان السادات بتصرفه على هذا النحو كان يقول ، بصورة مـا ، للاميركيين « خذوني ، لا تتركوني ، انا لكم الى الابـد ، انني احرق جميع الجسور التي كانت تربطني بالماضي ، بعبد النـاصر وبالصداقة مع البدان الاشتراكية » .

ان هذا الهدف الثاني للسادات ، المعادي للسوفيات ، ذو

اهمية كبيرة جدا، ولا يمكن التقليل من اهميته . وعلى الاخص في الاونة الاخيرة ، نتيجة للانفجار الاجتماعي في كانون الثاني في مصر ، وكذلك الازدياد السريع لعدم الشعبية لدى الشعب للسياسة المصرية الحالية وللجماعة الحاكمة هي ذاتها ، انعدام الشعبية هذا الذي سبق هذا الانفجار ، وإن السادات يخشى من كون واشنطن ، وبصورة خاصة ، الادارة الجديدة تريد ان تحل محله شخصية اقل كرها لدى الشعب . وذلك على الاخص لان بعض الاوساط في واشنطن تشعر بالريبة ازاء السادات بسبب ماضيه الناصري ، وهو واقع يمكنه هو ايضا ان يعمل لصالح المقامرة على « جواد جديد » .

ومهما يكن الامر فان كاتب هذه السطور يعرف بصورة مؤكدة ان الرئس ، عشية خطابه في ٢٧ كانون الثاني ، اي عشية مداخلته الاولى بعد التظاهرات الشعبية قد استشار ، بصورة خاصة ، ثلاثة اشخاص : رئيس مجلس الامة ، والامين الاول للاتحاد الاشتراكي العربي ، ومحمد حسنين هيكل . والثلاثة جميعا اعطوه تقريبا نفس النصيحة : ان يقول ما يشاء ، ولكن عدم مهاجمة الناصريين المصريين والاتحاد السوفياتي . انالسادات لم يأخذ مطلقا في الحسبان هذه النصيحة . وكان خطابه من اكثر الخطب عداء للسوفيات . وفي هذا الخطاب عين السادات لاول مرة بمثابة اعداء ... « الناصريين والشيوعيين » ، ذاكرا الناصريين بادئ بدء . « ولماذا تلجأون الى شخص آخر ؟ انني كلياً لكم ، وباستطاعتي ، افضل من اي شخص كان ، وبصورة اكثر تصميما من اي كان، ان اكافح في وقت معا ضد نفوذ ومواقع الاتحاد السوفياتي وضد تراث عبد الناصر » ، هكذا كان يبدو السادات انه يقول للاميركيين في خطابه .

وماذا يراد ، في الواقع ، ان تنتظر مصر من الروس في هذه الحالة ؟ وهل يعتقد السادات انه باعادة التوجيه الكامل لسياسته

الخارجية ، مع رفض تنسيق مواقفه مع الاتحاد السوفياتي ، وما هو اكثر من ذلك ، مع التحالف ، من وراء ظهر السوفيات ، مع الولايات المتحدة ، هذا التحالف الموجه ضد المصالح السوفياتية في المنطقة ، ومع هجماته غير المستترة ضد الروس، ومع الافتراءات والتضليل الاعلامي والشتائم الموجهة ضد القادة السوفياتيين ، هل يعتقد السادات انه بهذا كله يشق الطريق لزيادة تسليمات الاسلحة السوفياتية الى مصر ؟•

اننا نلامس عن كثب ، هنا ، « دعامة » اخرى ، اقام عليها السادات سلطته في مصر • انه يعلن قائلا : « لقد تصرفت بحيث اجعل الجيش المصري قادرا على القتال لاول مرة • ففي عهد حكمي ، اقتحم الجيش بقوة قناة السويس » • لقد سبق لنا ان توقفنا تفصيلا امام تقلبات الوقائع ـ العسكرية والسياسية ـ لحرب اوكتوبر • ومن المؤكد ان الجيش في ذلك العهد كان ذا قدرة قتالية • لكن الفضل في ذلك لا يعود الى السادات ، بل الى مجمل الفترة السابقة ، وليس ذلك اطلاقا نتيجة لسياسة السادات، بل هو نتيجة لبطولة الجنود المصريين المزودين بأسلحة سوفياتية عصرية تعلموا استخدامها بمهارة كبيرة •

والحال، فهل باستطاعتنا القول ان الجيش المصري هو اليوم على نفس القدرة القتالية التي كانت له عهدذاك ؟ وحتى لو لم يكن المرء خبيرا عسكريا ، فانه لن يتردد في الرد على هذا السؤال بجواب سلبي • وهذا الانعطاف من القدرة القتالية الى عدم القدرة القتالية سيتحقق الآن بسبب السادات نفسه وليس فترة سابقة ما ، وهو سيتحقق بسبب سياسته العدائية ازاء الاتحاد السوفياتي •

لقد تفاخر السادات بانه كان ينوع مصادر اسلحة الجيش المصري • وقد سعى اكثر من مرة لكي يثبت للشعب المصري انجازاته في هذا الميدان • ويوما كان الرئيس عائدا الى القاهرة

بعد زيارة للولايات المتحـدة ، وكانت طائرته مخفورة بطائرات ميراج فرنسيـة ، وليرَ الجميع هذه المطـاردات الفرنسية ، في السـماء ، وفي التلفزيون .وفي السينما ! كان عدد طائرات الميراج عشرة . ولكنها كانت مرئية . وهي يمكنها ان تعطي الانطباع بأن السادات قد تلقى فعلا من الغرب كل ما يلزم لضمان قتالية الجيش المصري .

وواقعة اخرى : فبمناسبة الاستعراض في اوكتوبر ١٩٧٥ ، احتفالا بالذكرى السنوية الثانية لحرب اوكتوبر ، عرض سـلاح جديد على الشعب . وكانت تلك صواريخ سوفيـاتية من طراز ستريلا مركبة على ... دبابات ويليس اميركية . وسيوجد تماما شخص يفكر ، وآخر ليقول عاليا وآخر ايضا ليردد ان الولايات المتحدة بدأت بتقديم اسلحة للجيش المصري ...

ونحن بتركنا جانبا هذه الوقائع الهزلية الطابع ، يمكننا ان نلاحظ بان السادات قد نجح على كل حـال في الحصول علـى اسلحة معينة من اوروبا الغربية ، واغلبهـا من فرنسـا . ونقول مجددا اننا لن نتحدث هنا عن الثمن السياسي الذي دفعه لاجل هذا لـ « الغرب مجتمعا كله » . بل لنؤكد باسهاب اكثر قليـلا على مسألة لها اكثر من اهمية مبدئية ، وهي بالاصح حيويـة ، وبخاصة معرفة ما اذا كان هذا « التنويع » لمصـادر تسليمـات الاسلحة لمصر يساعد فعليا في زيادة القيمة القتالية للجيش المصري .

ان كل شخص يعرف ولو قليـلا الفن العسكري يـدرك الاهمية الهائلة لتوحيد الاسلحة بالنسبة للجيوش التي تشترك في حرب عصرية . ويمكن ان يكون هناك بضع عشرات من طائرات الميراج ، وبضع عشرات من طائرات الجـاغوار وعشر طـائرات سكايهوك للقيام بعروض بهلوانية جوية حين ترافق هذه الطائرات الطائرة الرئاسية . وستكون اللوحة مؤثرة . اما في حالة الحرب ، فان الطائرات الانجليزية ، والفرنسية ، والروسية ستكون بحاجة

لثلاث منظومات رسمية للخدمة ، وثلاث منظومات مختلفةلتحديد المواقع على الخارطة ، وثلاثة انواع من الذخـائر الخ• وكذلك بالنسبة للدبابات : قذائف مختلفة العيـارات ، وقواعد تصليح متميزة ، وقطع غيار يستحيل تبادلها •

هذا الضرب من « التنويع » يجعل خوض الحرب صعبا ، ان لم يكن مستحيلا (ويتعلق الامر ، طبعـا ، بحرب تكون لهـا اهمية حرب اوكتوبر ١٩٧٣) • ولكن لعل السادات لا يقصد هذا النوع من الحرب ؟ ولعله يحتـاج هذا « التنويع » لكي تكون لديه الذريعة لان يرفض ، مهما كان الوضع ، خوض العمليـات العسكرية ضد الخصم ؟ والاتهامات ضد الاتحاد السوفياتي أفلا تخدم نفس الهدف ؟ ويبدو انه يقول : انظروا ، انه يتخلى عنـا بدون كمية اسلحة كافية ، لذلـك نحن مضطرون لقبول شروط هدنة ملائمة لاسرائيل والولايات المتحدة •

الواقع ان سياسة السادات ومن يحيطون به هي التي تخلق بصورة مصطنعة هذا النوع من الوضع لاخفاء اللعبة ، القليلـة الحرص على المبادىء ، التي يمارسها الفريق المصري الحاكم• ففي زمن عبد الناصر ، لم تطرح قضية « تنويع » مصادر الاسلحـة لمصر ، وما كان يمكن ان تطرح ، ذلك لان كل ما كان ضروريـا لمجابهة المعتدي الاسرائيلي ، كانت مصر تتلقاه من ترسانة الاتحاد السوفياتي ودول اشتراكية اخرى •

اذن لقد تلقى السادات من يدي عبد الناصر جيشا ذا مقدرة قتالية ، لكن السادات بسياسته المعادية للوطن والامة، خفض كثيرا هذه المقدرة القتالية ، في وسط السبعينات •

ولننتقل الان الى امل السادات في استعادة الاراضي العربية باعادة توجيه سياسته الخارجية نحو الولايات المتحدة •

اولا، لقد سبق لنا ان قلنا ان هذا التجديد للاتجاه قد ألحق ضررا خطيرا في القدرة الكفاحية للجيش المصري • ومن جهـة

اخرى ، فان القدرة الكفاحية الكبيرة للجيش تضاعف حظوظ تسوية يجب ان تأخذ في الحسبان مصالح العرب المشروعة . فكيف اصبح الموقف الان ؟

ثانيا ، ان هذا التجديد للاتجاه قد سبق ان جر مصر الى اوضاع عربية عامة حيث كان يصبح الضغط المشترك الممارس من قبل الدول العربية على المعتدي ومساعديه وحماته اضعف بصورة واضحة . والسادات ، في سعيه الى رضى الولايات المتحدة ، ألم يحاول ان يقنع ملك العربية السعودية وشيخ الكويت برفض الحظر على تسليمات النفط للولايات المتحدة والتخلي عن ممارسة زيادة سعر النفط بصورة محسوسة ؟ والسادات بتشجيعه الخط الاميركي في لبنان ، ألم يشارك في المؤامرة التي ضربت حركة المقاومة الفلسطينية ؟ كل هذا يضعف الى اقصى حد مواقع العرب في التسوية السياسية ، وكل هذا ، بدلا من ان يسهم في ذلك ، فانما يحول دون عودة الاراضي العربية ومنح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره .

وبهذا الصدد ما قيمة تهديدات السادات المتكررة والقائلة ان مصر باستطاعتها ان « تنعزل » ، ذلك لانها ، حسب ما يزعم السادات ، قادرة على العثور على حل لقضاياها بمفردها . ان السادات يلجأ الى هذا التهديد في كل مرة تظهر فيها بلدان عربية اخرى استياءها امام سياسته . وهذه لم تعد تهديدات ، بكل معنى الكلمة . ان ما فعله الفريق الحاكم المصري بتوقيعه الاتفاق الثاني حول فك الارتباط بين القوات في سيناء ، انما هو انفصالية نموذجية ، وهو رفض مطلق لاخذ مصالح سوريا وبلدان عربية اخرى في الحسبان ، وهو نكران القضية الفلسطينية .

ثالثا ، ان السادات ، في « تجديده للاتجاه » ، وفي رغبته لارضاء الولايات المتحدة ، كثيرا ما ينسى انه رجل سياسي . وعلى كل حال ، فانه يفقد مؤهلات وسمات الرجل السياسي .

وهناك اعتبار بانه لدى المحادثات حول تسوية مشتركة ، على كل جانب ان يملك تحفظات معينة ، ومواقع بديلة • وعادة يلجأ المتفاوضون الى ذلك حين يتعلق الأمر بتقديم تنازلات • اما الرئيس المصري ، من جهته ، فيتخلى عن هذه المواقع بدون اي تعويض منذ قبل المحادثات وذلك لقاء لا شيء •

في احدى مقابلاته الصحفية ، قال السادات ان مصير القدس الشرقية ، العربية ، يمكن تسويته باقامة نظام دولي خاص • وفي مقابلة صحفية اخرى ، قال انه سيمكن تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف لا بوفد خاص من م• ت• ف ، وليس بصورة مستقلة ، بل بكونهم ــ اي الفلسطينيون ــ جزء من وفد « بلد عربي ما » • وفي مقابلة ثالثة ، قال انه سيمكن انشاء دولة فلسطينية مع « صلات معينة تربطها بالاردن » • وهذه القائمة يمكن ، لسوء الحظ ، متابعتها • وهل هناك من يمكن ان يصدق بان مثل هذا التبديد لجميع « التنازلات » (ما كان ينبغي، ربما ، القيام بها في هذا الشكل ، ولا آخذ على عاتقي الحكم على ذلك في هذا الكتاب) ، ما يسهم في تسوية سياسية مؤسسة على عودة الاراضي العربية وحل القضية الفلسطينية ؟ لكن قوة واحدة تدفع السادات لان يشهر هذه « التنازلات المكنة » ، وهي ارادة استثارة عواطف واشنطن ، ارادة ان يروق للولايات المتحدة •

واخيرا ، المجموعة الاخيرة من وعود السادات، التي ترتبط بالميدان الاقتصادي • وليس هناك الكثير ليقال في هذا الصدد • فاليوم ، في مصر ، لن تجد ، بين العمال ، والفلاحين ، وصغار المستخدمين ، بل حتى بين الموظفين والشغيلة المثقفين اي في الشطر الاعظم من السكان ، اي شخص يعتبر انه يعيش افضل منه قبل عام ١٩٧١ •

هكذا تظهر جميع « فضائل » السادات ، بما في ذلك في الاتجاهات التي ذكرها هو بذاته بصفة كونها الاكثر فعالية بين

مكتسبات ادارته .

ها قـد مرت ست سنوات ومصر يرئسها السادات . ان المؤرخين المشتغلين في دراسة هذه الفترة عائدين القهقرى الى ايام ماضية . سوف يسمونهـا ـ وسيكون هذا ثورية ـ « زمنـا مضطربا ومعكرا » كلف الشعب المصري والشعب العربي كله ، غاليـا .

الفهـــرس



طبع على مطابع شركة تكنوبرس الحديثة — بيروت
نيسان ١٩٧٨

احتلت مصر دوما في التاريخ العربي المعاصر مكانة فريدة تعود الى جملة عوامل تاريخية وجغرافية وسكانية فضلا عن العوامل العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

وأضحت في ايام عبد الناصر زعيمة بلدان العالم الثالث بلا منازع واول بلد في مجموعة هذه البلدان حقق اصلاحات اقتصادية اجتماعية ذات توجه اشتراكي اقتدت بها فيما بعد ، اقطار اخرى.

وكانت مصر اول قطر عربي اتجه صوب اقامة علاقات التعاون والصداقة مع البلدان الاشتراكية ولا سيما الاتحاد السوفياتي .

فان هذه الصورة قد اخذت بالاهتزاز اثر وفاة عبد الناصر . وبفضل السياسة الجديدة التي اخذ النظام المصري ينتهجها في الفترة الاخيرة خسرت حركة التحرر الوطني العربية الكثير من المواقع الهامة التي كانت انتزعتها في الماضي .

هذا الكتاب يبين اسباب مثل هذه التغيرات وهذا الانزلاق نحو اليمين في السلطة . ويبين الجذور الطبقية لتلك التحولات على صعيد السلطة والمجتمع في مصر السادات .

الثمن : ٤ ل.ل.
الثمن : ٥,٥ ل. س.